

**تحليل العلاقة بين الائتمان النقدي وصافي الموازنة العامة والدين الداخلي في العراق دراسة
قياسية للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥)***

الباحثة/ زهراء محمد نعمة الزبيدي

أ.م.د. عقيل شاكر الشرع
Aqeel.alsharaa@qu.edu.iq

جامعة القadesia / كلية الادارة والاقتصاد- قسم الاقتصاد

المستخلص:

سعى البحث الى تحليل العلاقة بين الائتمان النقدي وصافي الموازنة والدين الداخلي في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥) ، نظراً لدور الائتمان النقدي الكبير في تمويل اغلب الانشطة الاقتصادية بالشكل الذي يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني عن طريق تنظيم وتطوير آليات التمويل القصير والمتوسط والتمويل الاجل بشكل عام في الدول المتقدمة والنامية. فضلاً عن أهمية الموازنة العامة كأحد المتغيرات المالية التي تؤثر بالائتمان النقدي من حيث تمويل العجز من جهة واستخدام الفائض المالي من جهة اخرى. اما الدين الداخلي والذي يعد هو الآخر احد المتغيرات المالية ،اذ تظهر علاقته بالائتمان النقدي من حيث قيام الدولة باتباع سياسة مالية توسعية متمثلة بزيادة الانفاق العام عن طريق الاقتراض الداخلي اي تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر محلية (دين داخلي) كالاقتراض من المصارف او من البنك المركزي او الجمهور. وتتبادر أهمية البحث في التعرف على دور الائتمان النقدي في المصارف العراقية وتسعي لتفسير اقتصادي لتأثير وتأثير الائتمان النقدي في صافي الموازنة العامة و الدين الداخلي ، وذلك من خلال استخدام التحليل الاقتصادي والقياسي لتوضيح هذه العلاقة باستخدام اساليب القياس الحديثة بما فيها (السلسل الزمنية) واختبارات التكامل المشتركة واختبارات السببية مثل سببية جرانجر (Granger Causality). ولغرض تحقيق هدف الدراسة واثبات الفرضيات من عدمها ومعالجة المشكلة اتبعت الباحثة تقسيمات وهيكلية للبحث تضمنت الفصل الاول الاطار النظري للائتمان النقدي وصافي الموازنة العامة والدين الداخلي والفصل الثاني تحليل واقع الائتمان النقدي وصافي الموازنة والدين الداخلي في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥) ، والفصل الثالث قياس العلاقة بين الائتمان النقدي وصافي الموازنة العامة والدين الداخلي في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥).

The relationship analysis between cash credit and Public Budget net and Internal Debt in Iraq
Econometric Study for period (١٩٨٥ – ٢٠١٥)

Zahraa Mohammed Neema al-Zubaidi

Dr. Akeel Shaker al-Shara

Abstract:

The study aimed to analyze the relationship between cash Credit and Public Budget net and Internal Debt in Iraq for period (١٩٨٥-٢٠١٥), because the role cash credit great in providing most of economic activities in a way that serves national economics by, organizing and developing short ,middle and long-term finance mechanisms generally for developed and developing countries, addition to the importance of public budget as one of the variables of finance which affects in cash credit, by deficit financing on one hand and using the financial excess on the other. moreover ,the internal debt is also considered one of the variables of finance and its relationship to cash credit through government used to expansionary fiscal policy by increasing the general expending through internal borrowing , mean deficit financing from local sources (Internal Debt) from commercial banks, the central bank or persons. and the importance of this study is crystalized in knowing the role of Banking credit in Trade banks Iraqi and it also seeks to express an economic interpretation for the effect of cash credit in Public Budget net and Internal Debt and effect of this variables in cash credit in the study. Then, economic and standard analysis is used for explaining this relationship by using modern economic measurement tools including Time series for period (١٩٨٥-٢٠١٥) and stability tests , and co-integration tests, Causality tests like (Granger Causality). for achieving the aim of this study and approving the assumptions and treating the problem , the researcher has followed certain divisions and frames for the study, which include chapter one, the theoretical framework

* بحث مستقل من رسالة ماجستير

for cash credit and Public budget net and Internal debt . The second chapter analyze the actuality of cash credit and Public budget net and Internal debt in Iraq for period (٢٠١٥-١٩٩٥) , the third chapter , measuring the relationship between cash credit and Public budget net and Internal debt in Iraq for period (٢٠١٥-١٩٨٥)

المقدمة :

يعد الائتمان المصرفي من اهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية في العراق للجمهور والوحدات الاقتصادية والشركات ومؤسسات الدولة المختلفة فضلاً عن كونه اهم الانشطة المصرفية التي تجلب الايرادات المجزية للمصارف التجارية نتيجة قيامها بدور الوسيط بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض (المودعين) والوحدات الاقتصادية ذات العجز (المستثمرين) وذلك عن طريق منح القروض والتسهيلات المصرفية المختلفة لهذه الوحدات ، واما ما يخص الموازنة العامة فما هي الا انعكاس لدور الدولة ونشاطها الاقتصادي اذ تطور هذا مفهوم الموازنة العامة بتطور الفكر المالي ، وبعد ان كان مفهومها يقتصر على القواعد الحقوقية والحسابية اصبح الان يتعدى ذلك ، اذ تستخدم كأدلة في تنفيذ السياسة المالية، من اجل تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية بفضلا عن دور الدين الداخلي الكبير في تمويل عجز الموازنة العامة عندما تعجز الايرادات العامة للدولة من ملاحقة النفقات العامة التي تتصرف بصفة التزايد المستمر تبعاً للظروف المختلفة التي تعيشها الدول. ولو نظرنا الى واقع الاقتصاد العراقي والظروف الصعبة التي يعيشها والتي انعكست سلباً على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لوجدنا من الضروري توفير المناخ الملائم للجهاز المغربي لارتفاعه بواقع عمله الى اكثربما هو موجود حالياً والعمل بجهد اكبر للتوجه نحو اقتصاد السوق وتهيئة الظروف المناسبة لذلك ولعل اهمها توفير السيولة اللازمة لنجاح هذا التحول، ومن هنا تبرز اهمية الائتمان المصرفي وقدرته على توفير متطلبات التنمية الاقتصادية التي يسعى البلد الى تحقيقها. فضلاً عن دعم وتعزيز القطاعات الاقتصادية الأخرى لزيادة نسبة مساهمتها في الايرادات العامة وعدم الاعتماد على القطاع النفطي لتتمويل الموازنة للتقليل من المشاكل الناجمة عن ذلك، وعدم التوسع بالاقتراض من مصادر محلية (الاقتراض من المصارف التجارية أو البنك المركزي والجمهور) لما لذلك من اثر سلبي على اداء النشاط الاقتصادي في البلد بشكل عام وعلى حجم الاحتياطيات والودائع المتوفرة بشكل خاص ، اذ تعد هذه الاخيرة العمود الفقري لمنح الائتمان المصرفي من قبل المصارف التجارية .

أهمية البحث : معرفة نوع واتجاه العلاقة بين كل من الائتمان النقدي وصافي الموازنة العامة والدين الداخلي .

مشكلة البحث : نظراً للأهمية الكبيرة للائتمان النقدي والدور الكبير الذي يلعبه في دعم الاقتصاد ، الا ان العلاقة بين الائتمان النقدي وبعض المتغيرات المالية المتمثلة بـ صافي الموازنة والدين الداخلي لم تكن واضحة وما زالت في دائرة الجدل بين الباحثين بصدق وجود تلك العلاقة من عدمها، كانت المبرر وراء اختيار عنوان بحثنا هذا .

فرضية البحث : يسعى البحث في سبيل تحقيق اهدافه الى الانطلاق من الفرضية العامة وتتمثل في:
١ - وجود علاقة بين الائتمان النقدي وصافي الموازنة والدين الداخلي وتظهر من خلال تأثير هذين المتغيرين بالائتمان النقدي تأثير سلبي او إيجابي حسب استخدامات كل متغير .

هدف البحث : هناك هدفين للبحث يتمثلان في :

- ١ - دراسة وتحليل اقتصادي للائتمان النقدي وصافي الموازنة العامة والدين الداخلي في العراق خلال المدة (١٩٨٥-٢٠١٥).
- ٢ - تحليل العلاقة بين الائتمان النقدي وصافي الموازنة العامة والدين الداخلي قياسياً في العراق خلال المدة (١٩٨٥-٢٠١٥).

منهجية البحث : بهدف البلوغ الى ما يتواهه البحث من اهداف ولاختبار ما جاء في فرضيته ، حاولت الباحثة الاعتماد على اسلوب الجمع او التوافق بين المنهج الاستباطي القائم على التجريد والمنهج الاستقرائي القائم على دراسة الواقع بتفاصيلها ، وذلك من خلال صياغة التحليل الاقتصادي بالاسلوب الوصفي فضلا عن الدراسة القياسية لبيان تحليل العلاقة بين الائتمان النقدي وصافي الموازنة العامة والدين الداخلي في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥).

حدود البحث : انطلاقا من ضرورة اختيار مدة مناسبة تغطي جوانب البحث كاملة يمكن من خلالها دراسة وتحليل الائتمان النقدي وصافي الموازنة العامة والدين الداخلي فقد حدّدت مدة البحث بـ (٣١) عاما خلال المدة (١٩٨٥-٢٠١٥). وجاء اختيار الباحثة للعراق ان يكون مكانا للدراسة .

الفصل الاول : الاطار النظري للائتمان النقدي وصافي الموازنة العامة والدين الداخلي

١- الائتمان النقدي

أ. مفهوم الائتمان النقدي: يعد الائتمان من الدعامات الاساسية المعتمد عليها من قبل اقتصاديات الدول، فضلاً عن استخدامه من قبل افراد المجتمع عن طريق شراء ما يحتاجونه من السلع والخدمات وبطرق سهلة وسريعة ، كذلك يستخدم من قبل الحكومات لغرض تمويل البرامج المختلفة ، وبالرغم من كل ذلك فان الائتمان النقدي وبكل ما يتميز به لا يخلو من المخاطر وخاصة في حال سوء استخدامه من قبل المؤسسات بأنواعها والمنشآت والافراد كذلك مما يؤدي الى الانفلاس والتسبب بالكثير من المشاكل. وبهذا فان المصارف التجارية تعمل على تقديم خدمات متعددة ولمختلف القطاعات الاقتصادية التجارية منها الصناعية لكي تتمكن هذه القطاعات من مزاولة انشطتها الانتاجية المختلفة سواء كانت متمثلة بتمويل شراء الاصول الثابتة والمتدولة او تسهيل عمليات الدفع والاستيراد او تمويل احتياجات التوسيع قصير الاجل ، وجميع هذه الخدمات المصرفية تتدرج تحت مفهوم الائتمان النقدي^١.

وتعتبر المفاهيم التي تناولت الائتمان النقدي وبالإمكان التعرف على بعض منها ، فقد عرف الائتمان النقدي على انه ((القرופض التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها من افراد ومؤسسات والبنوك الاخرى ، ويمثل الائتمان النقدي اكثر مجالات الاستثمار جاذبية للبنوك نظراً لارتفاع العوائد المتولدة عنه ، ويحمل هذا الاستثمار من جانب البنوك في طياته عن الفوائد المترتبة عليه في الوقت المحدد للقرض وهو البنك^٢. فضلاً عن تعريفه من قبل المؤرخ والخبير الاقتصادي الانجليزي [جورج دوغلاس هوارد كول (G.D.H.cole)] على انه ((القوة الشرائية غير المستمدة من الدخل ، وانما هي قوة شرائية من قبل المؤسسات المالية اما بوصفها تعويضاً عن الدخول المعمولة للمودعين في البنوك او كإضافة الى صافي المبلغ الإجمالي للقوة الشرائية ، وله أهمية كبيرة في الدول المتقدمة خصوصاً من حيث تسوية جميع المعاملات الاقتصادية في تلك الدول عن طريق الائتمان المصرفي وادواته المستخدمة^٣. وعرف الائتمان النقدي أيضاً على انه ((تقديم طرف لطرف اخر مقدار من المال مقابل الحصول على قدر اخر من المال غالباً ما يزيد الثاني عن المبلغ الاول في المستقبل^٤.

ويتحدد الائتمان من حيث علاقته بصفات الشخص طالب الائتمان وبما يحمله من مخاطرة ، لهذا نلاحظ اهتمام المصارف عند قيامها بمنح الائتمان النقدي لنشاط معين بعوامل الضمان والربحية والسيطرة لتجنب مشاكل مخاطر الائتمان واهتمها افلاس المشروع او الافراد وعدم قابلتهم على تسديد قيمة القرض الممنوح ما يؤثر سلباً على ايرادات المصارف والاموال المودعة فيها .

^١ هيثم محمد الزغبي ، الادارة والتحليل المالي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان - الاردن ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٠.

^٢ علي سعد محمود داود ، البنوك ومحافظ الاستثمار ((مدخل دعم اتخاذ القرار)) ، دار التعليم الجامعي للنشر ، الاسكندرية ، ٢٠١٢ ، ص ٣٠.

^٣ T.N.Hajela , money – Banking and International Trada , Published by : Ane Books Pvt- Ltd Eighth Edition : ٢٠٠٩ P.٢٤٦.

^٤ ناظم محمود نوري الشمري ، النقد والمصارف ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩٨ ، ص ٩٢ .

ب . اهمية الائتمان النقدي :

تختلف اهمية وطبيعة الدور الذي يلعبه الائتمان تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في الدول. وإن ما تقوم به المصارف من دور كبير في دعم الاقتصاد والمساهمة في نموه وتطوره في جميع الدول باختلاف انظمتها يبرز من خلال الدور المهم الذي يشغله الائتمان المصرفي الممنوح من قبل تلك المصارف ، ويمكن توضيح اهمية الائتمان النقدي من خلال ما يأتي^١ :

- ١- يلعب الائتمان النقدي دوراً مهماً في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهاز من خلال توزيعها على مختلف المشاريع الاقتصادية وفقاً لاحتياجاتها بما يحقق نمواً اقتصادياً متوازياً يخدم كلاً من السياسيين الائتمانيين والاقتصاديين
- ٢- يسهم الائتمان في عملية تشغيل الموارد العاطلة ، وذلك من خلال تشغيل الاموال العاطلة بصورة مؤقتة عن طريق التمويلات قصيرة الامد.
- ٣- يسهم الائتمان النقدي في زيادة الاستهلاك من خلال حصول المستهلكين من اصحاب الدخول المتدنية على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع وفي المقابل يتربّط عليهم التزامات متمثلة بدفع قيمة ذلك الائتمان عندما ترتفع دخولهم المستقبلية او من مدخلاتهم المستقبلية .
- ٤- يسهم الائتمان ايضاً في زيادة حجم الانتاج من خلال تمويل المشروعات الصناعية والزراعية الكبيرة الجديد منها والقائم والتي بحاجة الى موارد مالية ضخمة تفوق قيمة الموارد الذاتية لهذه المشروعات .
- ٥- يقوم الائتمان النقدي بزيادة الادخار من خلال تأثيره المباشر على الاستهلاك وبذلك تعمل المصارف على تشجيع الافراد على زيادة المدخرات بعدة طرق لغرض توفير موارد مالية تخصص للاقتئان الامر الذي يؤدي الى التقليل من حجم الاستهلاك .

ت. نظريات الائتمان النقدي :

لقد ثار جدل منذ القرن الماضي وازداد في فترة الازمة العالمية الكبرى وما بعدها بما يخص طبيعة الانشطة التي تزاولها المصارف ونوعية القروض التي يمكن ان تتخصص فيها . وهذا ادى الى انسياق عدة نظريات في هذا المجال ، وسوف يتم توضيح تلك النظريات وكما يأتي:

- ١- **نظريّة القروض التجاريّة (النظريّة الانجليزية) :** ان اهم ما استندت اليه هذه النظرية هو ضرورة ان يتم استخدام اموال المصارف باستثناء الاحتياطيات الاولية في موجودات مربحة، تأخذ شكل ادوات ائتمان قصيرة الامد التي تنشأ من المعاملات التجارية و المعاملات الصناعية قصيرة الاجل^٢. ومع ان هذه النظرية قد بسطت من قبل الاقتصاديين والسلطات التنظيمية والمصارف لكن اغلب المصارف لم تلتزم بتحديد نوع القروض الممنوحة لأنها تأخذ في حساباتها طلبات الائتمان الواسعة على المستوى الكلي للبلد ، فضلاً عن ان تطبيقات هذه النظرية تعد غير المرنة لأنها تمنع المصارف من ان تقوم بتمويل توسيع المصارف وشراء المعدات اللازمة للعمل^٣ .
- ٢- **نظريّة القروض الصناعيّة (النظريّة الالمانيّة):** ان ما جاءت به هذه النظرية هو عكس ما نصت عليه نظرية القروض التجارية اذ تتلخص هذه النظرية في انه لا ترى مانعاً من مساهمة المصارف التجارية في المشروعات الصناعية كإعطائهما قروضاً طويلة ومتوسطة الاجل

^١ زكريا الدوري ويسرى السامرائي ، البنك المركزي والسياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان/الأردن ، ٢٠١٣ ، ص ص ٧٧-٧٦

للمزيد انظر في : طارق طه، ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي للنشر ، القاهرة، ٢٠٠٦ ، ص ٤٣٩.

^٢ خليل احمد حسن الشمام ، ادارة المصارف ، مطبعة الزهراء للنشر ، ط ٢ ، بغداد، ١٩٧٥ ، ص ٥٨ .

^٣ Reed Edward W. and gill Edward K., commercial Banking , N.J: printice / Hall ٤th Ed. ١٩٨٩, P.١٢٠.

بالإضافة إلى منح القروض القصيرة الأجل الذي يعد عملها الأساسي ، ويمكن توضيح أهم ما استندت إليه هذه النظرية فياعتبارات التالية^١:

- أ- عدم وجود حدود تفصل بين كل من القروض قصيرة الأجل وتلك المتوسطة وطويلة الأجل.
- ب- كثيراً ما تحفظ المصارف التجارية بودائع لـأجل ما يجعلها مصدراً مأموناً لتمويل القروض متوسطة وطويلة الأجل .

ت- عادة ما يزيد حجم الودائع الجديدة المضافة إلى موارد المصارف عن حجم السحبـات منها ، ويمكن أن يستخدم في منح القروض المتوسطة أو الطويلة الأجل .

ثـ. هناك بعض الدول تطبق انظمة التأمين على ودائع الزبائن وبهذا فلا يمكن ان يكون توجيه بعض من هذه الموارد يلحق بهذه الودائع أي مخاطر ممكـنة .

٣ـ. النظرية الانتقالية (الإحلال) : تستند نظرية الإحلال على اساس قيام المصارف التجارية بتدعمـيم احتياطيـات المصارف الاولـية والثانـوية بموجـودات تكون قـابلـة للتحـويل إلى نقـود أي تـنـتمـع بالقابلـية العـالـية للـبيـع ،^٢ اـذ انـها لا تـرى في القـروـض التجـارـية على انـها غير صالحـة لكنـها لا تـريـد ان تكون العمـليـات التي تقوم بها المـصارـف مـقتـصـرة على تلك المـوجـودـات كما انـها لا تـعـتـبرـها اـكـثـر ما هو منـاسـبـ لـمرـكـزـ المـصـرـفـ والنـشـاطـاتـ التي يـقـومـ بهاـ، وـتـوـقـفـ هـذـهـ المـرـونـةـ فيـ التـموـيلـ والتـبـدـيلـ عـلـىـ تـنوـعـ وـتـعـدـ المـوجـودـاتـ وـعـلـىـ الـعـلـمـيـاتـ التي يـقـومـ بهاـ المـصـرـفـ.^٣

٤ـ. نظرية الدخل المتوقع : تستند هذه النظرية على ان من واجبات المصرف التجاري التركيز على الدخل المتوقع عند قيام المصرف بممارسة نشاطه الاقراضي ، أي يجب ان تذهب قروض المصارف نحو المجالـات ذات الدـخـلـ المرتفـعـ المتـوقـعـ نـجـاحـ المـشـارـيعـ المـسـتـثـمـرـةـ فيهاـ ، وـانـ القـروـضـ المـتوـسـطـةـ الـأـجـلـ وـالـطـوـلـيـةـ الـأـجـلـ تـسـدـدـ للمـصـارـفـ التجـارـيةـ عـلـىـ شـكـلـ اـقـسـاطـ متـوـالـيـةـ تـسـتـمـدـ منـ الدـخـولـ الـاعـتـيـادـيـ لـمـنـشـاتـ الـاعـمـالـ اوـ الـافـرـادـ المـقـتـرـضـينـ ، وبـهـذاـ فـانـ المـصـرـفـ يـسـتـطـيـعـ الرـكـونـ إـلـىـ مـجـرـىـ نـقـيـ منـسـابـ إـلـيـهـ بـصـورـةـ مـنـتـظـمـةـ نـاتـجـ منـ تـسـدـيدـ القـروـضـ التـيـ منـحـهاـ ، وـهـذـاـ مـاـ يـسـاعـدـ عـلـىـ مـواـجـهـةـ السـحـوبـاتـ الـاعـتـيـادـيـةـ وـتـجـدـيدـ القـروـضـ المـمـنـوـحةـ فـضـلـاـ عـنـ تـلـيـةـ طـلـبـاتـ منـحـ قـروـضـ جـديـدةـ.^٤ وـانـ لـهـذـهـ النـظـرـيـةـ دـورـاـ كـبـيرـاـ مـنـ حـيـثـ مـطـالـبـتهاـ بـانـ يـكـونـ لـقـطـاعـ الـاسـتـثـمـارـاتـ اـمـكـانـيـةـ الـحـصـولـ عـلـىـ قـروـضـ مـتوـسـطـةـ وـطـوـلـيـةـ الـأـجـلـ مـنـ المـصـارـفـ التجـارـيةـ لـغـرضـ تـموـيلـ عـلـىـ الـاسـتـثـمـارـ.

٥ـ. نظرية ادارة الخصوم : تعد هذه النظرية من النظريـاتـ الحديثـةـ ، كـونـهاـ رـكـزـتـ عـلـىـ الـاهـتمـامـ بـتـبـرـيرـ نـشـاطـ المـصـارـفـ التجـارـيةـ اـذـ انـ المـصـرـفـ التجـارـيـ يـعـتمـدـ فيـ مـمارـسـةـ نـشـاطـهـ عـلـىـ حـجمـ وـهـيـكـلـ اـصـولـهـ فـضـلـاـ عـنـ هـيـكـلـ وـحـجمـ الـخـصـومـ المـتـوفـرـ لـدـيـهـ وـذـلـكـ مـنـ اـجـلـ توـفـيرـ السـيـولةـ الـلاـزـمـةـ لـمـواـجـهـةـ حاجـاتـ الـمـودـعـينـ مـنـ حـيـثـ توـفـيرـ الـمـالـ وـالـسـيـولةـ لـهـمـ ، وـذـلـكـ توـفـيرـ الـامـوالـ لـطـالـبـيـ الـاقـرـاضـ وـالـذـينـ تمـثـلـ قـروـضـهـمـ الـمـصـدرـ الـاسـاسـ لـأـرـبـاحـ المـصـارـفـ الـمانـحةـ ، وـتـرـىـ نـظـرـيـةـ الـخـصـومـ بـانـ الـمـصـارـفـ تـسـتـطـيـعـ فـيـ حـالـ دـعـتـهاـ الحاجـةـ اـنـ تـنـزـلـ إـلـىـ السـوقـ الـنـقـدـيـ لـتـأـمـيـنـ حاجـاتـهاـ مـنـ السـيـولةـ مـنـ خـلـالـ طـرـحـ السـنـدـاتـ وـشـهـادـاتـ الـاـيـدـاعـ وـالـاقـرـاضـ مـنـ غـيرـهاـ مـنـ الـمـصـارـفـ ايـ لـيـسـ الـالـتـجـاءـ فـقـطـ لـلـأـسـلـوـبـ الـتـقـلـيـديـ لـتـوـفـيرـ السـيـولةـ وـالـمـمـتـثـلـ بـبـيـعـ الـأـورـاقـ الـحـكـومـيـةـ وـالـتـخـلـصـ مـنـ الـأـورـاقـ التجـارـيةـ عـنـ طـرـيقـ اـعادـةـ خـصـمـ تـلـكـ الـأـورـاقـ.^٥

ثـ. انـوـاعـ الـائـتمـانـ الـنـقـدـيـ :

^١ السيد عبد المولى ، اقتصاديـاتـ النقـودـ وـالـبـنـوـكـ ، دـارـ النـهـضـةـ الـعـرـبـيـةـ لـلـنـشـرـ ، الـقـاهـرـةـ /ـمـصـرـ ، ١٩٩٨ـ ، صـصـ ٩٩ـ ١٠٠ـ .

^٢ خـلـيلـ مـحـمـدـ الشـمـاعـ ، اـدـارـةـ وـالمـصـارـفـ ، مـصـدرـ سـابـقـ ، صـ ٥٩ـ .

^٣ مـصـطفـىـ رـشـيدـ شـيـحةـ ، الـاقـتـصـادـ الـقـيـيـ وـالمـصـارـفـ ، الدـارـ الجـامـعـيـةـ لـلـطبـاعـةـ وـالـنـشـرـ ، بـيـرـوـتـ ، ١٩٨٥ـ ، صـ ١٩٨ـ . للمزيد انظر في : عبد المعطي رضا أـرشـيدـ وـمـحـفـوظـ اـحمدـ جـودـةـ ، اـدـارـةـ الـائـتمـانـ ، دـارـ وـائلـ لـلـنـشـرـ ، عـمـانـ ، ١٩٩٩ـ ، صـ ١٠١ـ .

^٤ خـلـيلـ مـحـمـدـ حـسـنـ الشـمـاعـ ، اـدـارـةـ الـمـصـارـفـ ، مـصـدرـ سـابـقـ ، صـ ٦٠ـ . مـفـلحـ مـحـمـدـ عـقـلـ ، وجـهـاتـ نـظـرـ مـصـرـفـيـةـ (ـالـجـزـءـ الـأـوـلـ)ـ ، مـكـتبـةـ الـمـجـتمـعـ الـعـرـبـيـ لـلـنـشـرـ وـالـتـوزـيـعـ ، عـمـانـ /ـاـرـدنـ ، ٢٠٠٦ـ ، صـصـ ١٧٣ـ ١٧١ـ .

للـمـزيدـ انـظـرـ فيـ : مـصـطفـىـ رـشـيدـ شـيـحةـ ، الـاقـتـصـادـ الـنـقـدـيـ وـالمـصـارـفـ ، مـصـدرـ سـابـقـ ، صـ ٦٠ـ .

زالت أهمية الائتمان وزادت الحاجة له مع تطور الحياة الاقتصادية بشكل عام والتقدم الكبير الحاصل في الانظمة المصرفية بشكل خاص، وبهذا يمكن ان نوضح انواع الائتمان النقدي وكالاتي:-

• **السحب على المكتشوف (الاعتماد البسيط)** : ويسمى ايضاً الحساب الجاري المدين وهو ان يسمح البنك لعميل معين بالسحب من حساب يفتح باسمه ، ولا يسمح له بالسحب الا في حدود معينة بعد ان يقوم بالتوقيع على عقد بينه وبين المصرف يسمى (عقد الجاري المدين) ، وذلك مقابل ضمانات يقدمها العميل تحفظ حق المصرف من الاموال المسحوبة ، ويظل الحساب ساري المفعول لمدة سنة واحدة وعند انتهاءها يجدد هذا الحساب ، الا اذا كانت هناك امور تستدعي عدم التجديد ، ويتقاضى البنك على هذا الحساب فائدة او عمولة ، اذ تحسب الفائدة على المبالغ المستغلة من الحساب فقط ، هذا ويجوز اعادة سحب المبالغ المسددة في هذا الحساب خلال فترة سريان العقد^١.

• **خصم الكمبيالات (خصم الاوراق التجارية)** ^٢ : ويقصد بها قبول المصرف لشراء الكمبيالة من المستفيد قبل ميعاد استحقاقها ، مقابل دفع ثمن اقل من قيمتها الرسمية وبهذه الحالة تصبح قيمة الكمبيالة ضمن اصول المصارف ويتحقق للمصرف توظيفها في مجالات استثماراته المختلفة . ويمكن للمصرف اعادة خصم تلك الكمبيالات لدى البنك المركزي او اعادة بيعها مرة ثانية لمصارف تجارية اخرى ، اذ يطلق على هذه العملية أي قيام المصرف بخصم الاوراق التجارية لدى البنك المركزي مصطلح (شباك الخصم) ، وتعتبر الكمبيالات من الاصول شديدة السيولة لانها نوع من انواع الائتمان قصير الاجل .

• **القروض والسلف** : ويمكن تعريف القروض على انها (الخدمات التي يقدمها البنك للافراد والمؤسسات والحكومة ، من خلال تزويدهم بالاموال الازمة على ان يتبعه بسداد تلك القروض والفوائد المستحقة عليها والعمولة والمصاريف المترتبة على ذمة ذلك القرض دفعه واحدة او على اقساط في تاريخ محدد مقابل تقديم الضمانات من قبل المستخدم لتلك القروض ، والتي تساعد المصرف على استرجاع قيمة القرض فضلاً عن ان القروض تمثل احد اهم المصادر التي تعتمد عليها البنوك للحصول على الابرادات)^٣. اما السلف فيمكن تعريفها بانها (مبالغ نقدية تقدمها المصارف التجارية للعملاء وفقاً لبرنامج زمني محدد بتقديم اجزاء من المبلغ طبقاً لاتفاق المبرم بين كل من المصارف وعملائها) ^٤.

٢- الموازنة العامة :

ان جميع الدول الحديثة على اختلاف انظمنتها متفقة على ان يسير نشاطها المالي وفقاً لبرنامج محدد بصورة دقيقة ، يشمل مجموع نفقات الدولة وايراداتها التي تقودها مسبقاً (السنة على العموم) وتصلحها في بيانات تقرن بالصفة الاجبارية عن طريق السلطة التشريعية في اكثر الاحيان ، ويطلق على هذا البرنامج (الموازنة العامة). وعرفت الموازنة العامة على انها (خطة تتضمن تقديرآ لنفقات الدولة وايراداتها خلال فترة قادمة عادة ما تكون سنة ، ويكون هذا التقدير في ضوء الاهداف التي تسعى اليها السلطة السياسية في الدولة ، وتعد الموازنة العامة وسيلة من وسائل الدولة لتحقيق اهدافها بحكم صلتها الوثيقة بالاقتصاد)^٥. ومع تطور دور الدولة من الحياد الى التدخل والى قيادة النشاط الاقتصادي ككل فقد تطور مفهوم المالية العامة للدولة مما ترتب عليه اتساع مفهوم الموازنة العامة واستخدمت كأداة في تنفيذ السياسة المالية من اجل تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وعليه اصبحت الموازنة اداة رئيسية في تحقيق التفاعل والتكميل

^١ محمود حسين الوادي وآخرون ، النقد والمصارف ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ١٣٥.

^٢ رضا صاحب ابو حمد ، ادارة المصارف ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر - جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦٠.

^٣ هيل عجمي الجنابي ورمزي ياسين رسلان ، النقد والمصارف (النظرية النقدية) ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص ١٣١.

^٤ محمد عزت ، اقتصاديات النقد والمصارف ، دار النهضة العربية للنشر ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥٢.

^٥ طاهر الجنابي ، علم العامة ولتشريع المالي ، مكتبة السنّهوري للنشر - بغداد ، سنة ٢٠١٢ ، ص ١٠٢ .

بين كل من الاقتصاد العام والخاص ووسيلة لدفع النمو وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمالي ، وتحقق الموازنة العامة من خلال سياستها المالية.

٣- الدين الداخلي :

يحدث في الكثير من الأحيان ان تحتاج الدولة الى الاموال الازمة لتغطية نفقاتها المتزايدة والتي لا تسمح الايرادات الاعتيادية وبالاخص المستحصلة من الضرائب بتعطيتها ، فتلجأ الدولة في مثل هذه الحالات الى القروض العامة باعتبارها اداة فعالة لامتصاص المدخرات وتعبيتها للاقتصاد^١. ان القروض العامة هي وسيلة استثنائية تلجأ اليها الدول وفق الظروف الراهنة التي تمر بها، ويعتبر الدين الداخلي احد انواع القروض العامة.

ويمكن تعريف الدين الداخلي بأنه (تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من (الافراد او المؤسسات) في اقليمها بغض النظر عن جنسيتهم (مواطنين او اجانب) وتتمتع القروض الداخلية بميزة حرية الدولة في تحديدها ، اذ انها تضع شروط القرض وتحدد مدة و كيفية السداد ، اضافة الى ان طاقة الدولة على الحصول على هذا النوع من القروض اكبر بكثير من طاقتها على الاقتراض من الخارج^٢.

٤- العلاقة بين الائتمان النقدي وصافي الموازنة العامة والدين الداخلي:

اولاً / علاقة الائتمان النقدي بصافي الموازنة العامة :- يمكن ان تظهر العلاقة بين الائتمان النقدي و صافي الموازنة من خلال الاسلوب الذي يمكن ان تستخدمه الدولة من حيث طريقة تمويل عجز موازنتها سواء كان عجزاً مفعلاً أو غير مفعلاً ، وطريقة استخدام الفائض المالي الحاصل في الموازنة ، أي الاثار التي تظهر على مجموع الموجودات المتوفرة في المجتمع بشكل عام وعلى موجودات المصادر التي تعد العمود الاساس لمنح الائتمان بشكل خاص ، فالعجز في الميزانية يزيد من حجم الموجودات في المجتمع فيما ينقص الفائض المالي من حجم هذه الموجودات^٣. وسنوضح اثر تمويل الموازنة واستخدام الفائض على الائتمان النقدي كالتالي :

أ- طرق تمويل عجز الموازنة واثرها على الائتمان النقدي : ويمكن إجمال اهم المصادر لتمويل عجز الموازنة الحكومي بالاتي:

المصدر الاول / التمويل المحلي : ويشمل عدة مصادر يمكن للحكومة من خلالها تمويل الموازنة محلياً سواء عن طريق الاقتراض من البنك المركزي او من البنوك التجارية او الاقتراض من الجمهور (الافراد) ، وسنبين اثر كل مصدر على الائتمان النقدي :

١- الاقتراض من البنك المركزي : ان درجة استقلال البنك المركزي هي ما يحدد موقف الحكومة من حيث الاقتراض منه او عدم الاقتراض ، ويفتقر تأثير الاقتراض من البنك المركزي على دخول الافراد من حيث زيادتها نتيجة قيام الحكومة بزيادة نفقاتها الممولة من تلك القروض ، وبالتالي ولد لدى الافراد نقوداً عالية القوة ما ادى الى زيادة ودائماً لهم لدى المصادر التجارية وازدادت بذلك الاحتياطيات تلك المصادر مما سمح لها بالتوسيع وارتفاع قدرتها على منح الائتمان النقدي ، أي ان تأثير الاقتراض من البنك المركزي على حجم الائتمان الممنوح هو تأثير ايجابي ولا يؤدي لنقص الاحتياطيات في البنوك التجارية^٤. ولا تختلف هذه الطريقة في

^١ محمد طقة وهى العزاوى ، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، سنة ٢٠٠٦ ، ص ١٤٧ .

^٢ طارق الحاج ، المالية العامة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان –الأردن ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٦ .

^٣ عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى ، النقد والمصارف والسوق المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٨٥ .

^٤ عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقد والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطاع النامية (مع اشارة خاصة للعراق) ، ج ١ ، جامعة مستنصرية ، ١٩٨٤ ، ص ٤٠٥-٤٠٦ .

للمزيد انظر في :- فلاح خلف الريبعي ، الاثار النقدية للسياسة المالية في العراق ، بحث منشور على موقع الحوار المتمدن <http://www.ahewar.gor> ، العدد / ٢٣٠٩ ، تاريخ النشر ١١-٦-٢٠٠٨ .

التمويل عن طريقة التمويل بالإصدار النقدي الجديد (طبع النقود) إذ ان الاقتراض من البنك المركزي لا يترتب عليه نقل القوة الشرائية من جهة الى جهة اخرى لأنه مجرد قيود دفترية بين مؤسستين حكوميتين، وكذلك الحال عند التمويل بالإصدار النقدي الذي يؤدي بشكل مباشر لزيادة عرض النقد وكلا الوسيطتين اعلاه تعمل على زيادة السيولة لدى الجمهور وزيادة سيولة المصارف التجارية مما يوفر للمصارف القدرة على التوسع في نطاق منح الائتمان^١.

٢- الاقتراض من المصارف التجارية^٢ :

نلجم الحكومة لتمويل عجز الموازنة بالاقتراض من المصارف عندما تكون السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي تتمتع بالاستقلالية التامة والقوية ويكون تأثير هذا النوع من الاقتراض او التمويل مختلفاً باختلاف الحالات التي تمر بها هذه المصارف والتي يمكن اجمالها بالحالتين الآتتين:

الحالة الاولى : عندما تتوفر لدى المصارف التجارية احتياطيات نقدية فائضة تستطيع معها ان تواجه طلب الحكومة على الاموال الموجودة بحوزة تلك المصارف دون ان تضطر هذه المصارف الى تخفيض حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص ، ففي هذه الحالة لن يتأثر الائتمان النقدي سلباً بل على العكس قد يزداد حجم الائتمان لزيادة احتياطيات المصارف التجارية نتيجة لقيام الحكومة بإنفاق تلك القروض^٣ ، مما يزيد من حجم الدخول لدى المجتمع سواء دخل الافراد او المؤسسات والشركات لتتأثرهم بشكل وحجم ذلك الانفاق ، ما زاد من عرض النقد وزاد على اثره حجم الودائع المصرفية الاساسية في عملية منح الائتمان .

الحالة الثانية : وهي عكس الحالة الاولى في حال عدم توفر فوائض نقدية لدى المصارف التجارية لتمويل طلب الحكومة على الاموال لتغطية عجز الموازنة ، فعندئذ يمكن ان تتبني طلب الحكومة بإحدى الطريقتين او كلاهما ، وهنا يكون تأثر الائتمان النقدي سلباً او ايجاباً حسب نوع كل طريقة وكالاتي :

- قيام البنك المركزي من اجل ان يؤثر في احتياطيات المصارف التجارية بزيادة حجم تلك الاحتياطيات باستخدام ادوات السياسة النقدية مثل تخفيض متطلبات الاحتياطي القانوني لتلك المصارف لزيادة سيولتها النقدية ، او قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية في السوق المفتوحة وفي كل الامرين تزداد الاحتياطيات الفائضة في المصارف التجارية ما يؤثر بشكل ايجابي على الائتمان النقدي من حيث زيادة قدرة تلك المصارف على التوسع بمنح الائتمان .
- قد تقوم المصارف التجارية عند تقديم الحكومة لطلب اموال الاقتراض منها بتقليل حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (افراد او مشاريع) وذلك لأن حجم الاموال المعدة للإقتراض زاد بشكل اكبر من حجم الاموال المعروضة من قبل هذه المصارف ، وهنا يكون تأثر الائتمان بشكل سلبي في هذا الاجراء مما يؤدي الى نشوء ظاهرة المزاحمة المالية ، أي مزاحمة القطاع العام (الدولة) للقطاع الخاص على القروض المقدمة من المصارف التجارية ، وبهذا سوف تزداد كلفة الائتمان وسينخفض حجمه المقدم للقطاع الخاص .

٣- الاقتراض من القطاع الخاص غير المصرفي (الاقتراض من الجمهور) :

يتم تمويل العجز الحاصل في الموازنة عن طريق الاقتراض من الجهاز غير المصرفي وذلك من خلال الخزينة العامة ، اذ يتم بيع السندات الحكومية وطرحها الى الجهاز غير المصرفي والمتمثل

- عبد الرزاق الفارس، الحكومة والقراء والإنفاق العام ((دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية))، مركز دراسة الوحدة العربية للنشر، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ١٢٣-١٣٤.

- علي كنعان، النقد والصيغة والسياسة النقدية، دار المناهل اللبناني للطبع والنشر ، ٢٠١٢ ، ص ٦١٢.

^١ باري سيجل ، النقد والبنوك والاقتصاد (وجهة نظر النقدين) ، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الرحمن عبد الفتاح ، مراجعة محمد ابراهيم منصور ، تقديم سلطان محمد السلطان ، دار المریخ للنشر ، الرياض ، ١٩٧٨ ، ص ٧٤.

^٢ عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى ، مصدر سابق ، ص ٣٨٦ .

^٣ محمد طاقة وهدى العزاوي ، مصدر سابق ، ص ١٥٩ .

بـ(الافراد ومؤسسات الاعمال والمشاريع الاستثمارية وشركات التأمين ، وغيرها من مختلف المؤسسات) ، وذلك لتمويل زيادة حجم النفقات الحكومية المتزايدة ، ويتأثر الائتمان النقدي سلباً من حيث انخفاض حجمه الممنوح من قبل المصارف التجارية عندما يقوم الافراد بشراء تلك السندات الحكومية في حال عدم توفر فوائض نقدية لديهم لشراء تلك السندات خاصة اذا كان هذا الاقراض اجبارياً مما قد يلجأ هؤلاء الافراد لسحب ودائعيهم من المصارف حيث تقل احتياطيات المصارف وتقل قدرتها على التوسيع او منح الائتمان لمختلف الشرائح المتقدمة لطلبه^١ ، لكن عندما يستلم الافراد مدفووعات جديدة من قبل الحكومة والتي تمثل دخولاً اضافية لهم سوف تزداد احتياطيات المصارف بنفس مقدار الودائع المسحوبة من قبل الافراد سابقاً اي بعبارة اخرى ان تأثير هذا النوع من الاقراض لتمويل العجز على وفرة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص هو امر صعب التكهن به ، لأنه يعتمد على مقدار الابداعات الجديدة لدى المصارف التجارية والاحتياطيات النقدية التي ستحصل عليها تلك المصارف على اثر ذلك^٢.

المصدر الثاني : التمويل بالاقتراض من الخارج : تلجأ اغلب الدول وبالأخص الدول النامية الى القروض الخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة في حال عدم قدرة المصادر المحلية والمتمثلة بالمصادر السابقة لتغطية العجز الحاصل او عدم كفاية الاموال المستحصلة منها ، إذ تقوم الدولة بإصدار سندات لغير المقيمين وبالعملة الاجنبية مقابل الحصول على مبلغ من المال بقيمة القرض ، وتظهر آثار هذا النوع من التمويل على الائتمان النقدي من حيث طريقة إنفاق ذلك القرض وعند سداد قيمته والفوائد المترتبة عليه ، أي ان القروض الخارجية تؤدي الى دعم النشاط الاقتصادي داخل الدولة المقترضة ، من حيث دخول رؤوس اموال الى تلك الدولة بالعملة الاجنبية^٣ . وتقوم السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية مقابل حصيلة تلك القروض الخارجية لكي تستخدمها بتمويل العجز من حيث زيادة النفقات الحكومية ، ففي حال انفقت الحكومة الاموال الجديدة التي حصلت عليها قطاعات خدمية واستثمارية فان هذا سيضع بين ايدي القطاع الخاص غير المصرفي نقوداً جديدة يتم ايداعها لدى المصارف التجارية مما يؤدي لزيادة حجم الاحتياطيات المصرفية مما يسمح للمصارف بالتوسيع بتقديم التسهيلات الائتمانية المختلفة ، أي ان هذا الامر يشبه اثر الاقتراض من الجهاز المركزي^٤ ، لكن عندما يحين موعد تسديد قيمة القرض الخارجي وعدم كفاية ايرادات الدولة للوفاء بقيمة القرض وفوائده فعندها قد تقوم الدولة بفرض ضرائب مباشرة او غير مباشرة على الافراد والمشاريع او العمال او المواطنين لزيادة حصيلة الايرادات مما يؤثر سلباً على حجم مدخراتهم لان الاذخار هو اول ضحايا الضريبة^٥ ، مما يؤدي الى انخفاض احتياطيتهم النقدية في المصارف وهروب رؤوس الاموال الى الخارج خوفاً من ارتفاع او زيادة الضرائب على رؤوس الاموال والذي ينعكس سلباً على حجم الودائع المصرفية ثم على حجم منح الائتمان النقدي ، أي ان العبء الحقيقي للقروض الخارجية يتمثل باقطاع جزء من ثروة البلد وتحويلها للخارج ، في حين كان من الممكن استخدام تلك الثروة في الداخل لزيادة الدخل والانتاج محلياً مما يؤثر بشكل ايجابي على حجم الاحتياطيات وبالتالي حجم الائتمان^٦.

بـ- طرق استخدام الفائض المالي في الموازنة واثره على الائتمان النقدي .

يمكن معرفة علاقة الفائض المالي بالائتمان النقدي والآثار التي يتتركها استخدام هذا الفائض على حجم الائتمان من حيث ابداعه لدى البنك المركزي او المصارف التجارية او استخدام ذلك

^١ سون كريم هودان الجبوري ، اختبار العلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الاجنبي في العراق للمرة (٢٠١٣-٢٠٠٣) باستخدام نموذج (Johansen) ، مجلة الفادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ١٧/٣ ، العدد ٣/٢٠١٥ ، ص ١٧٣-١٧٢.

^٢ عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى مصدر سابق ، ص ٣٨٦.

^٣ محمد جمال ذنيبات ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار العلمية والدولية دار الثقافة للنشر والتوزيع ، سنة ٢٠٠٣ ، ص ٢٠٥.

^٤ عوض فاضل اسماعيل ، الانفاق الحكومي ((دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية)) ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ٥٠٠.

^٥ علي كنعان ، الاقتصاد المالي ، منشورات جامعة دمشق – كلية الادارة والاقتصاد ، مديرية الكتب والمطبوعات للطبع والترجمة والنشر / مطبعة الروضة ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٣١.

^٦ محمد جمال ذنيبات ، مصدر سابق ، ص ٢٠٦.

الفائض في اطفاء الديون المترتبة بذمة الدولة وبهذا يمكن اجمال استخدامات الفائض المالي واثرها على الائتمان المصرفي بالحالات الآتية^١ :

١- قد تستخدم الحكومة الفائض لزيادة نقد الخزينة وودائعها لدى البنك المركزي او لدفع ديون الخزينة للبنك المركزي ، في هذه الحالة ينكمش عرض النقد المتاح امام الافراد بسبب تقليص حجم الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية مما يؤدي الى تقليص وفرة الائتمان النقدي وارتفاع مقدار كلفته . أي ان استخدام الفائض بهذه الطريقة اثر سلباً على حجم الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف التجارية .

٢- اذا استخدم الفائض لزيادة ودائع الحكومة بصورة ايداعات لدى البنوك التجارية ، مما يؤدي الى زيادة متطلبات الاحتياطي القانوني اللازم على اثر ذلك والذي يؤدي مبدئياً الى تقليص عرض النقد لدى الجمهور لكن بدرجة اقل من الحالة الاولى اعلاه ، ثم انخفاض وفرة الائتمان في المصارف التجارية لكن بدرجة اقل ايضا عن الحالة السابقة وذلك لأن المصارف لن تفقد من احتياطياتها النقدية شيئاً .

٣- اما اذا استخدم الفائض لإطفاء ديون الحكومة الخاصة بالمصارف التجارية من خلال شراء السندات الحكومية من هذه المصارف فان الاحتياطيات النقدية لهذه الاخرية ستترفع مما يؤدي الى زيادة قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان النقدي .

٤- اما اذا قامت الحكومة باستخدام الفائض لإطفاء ديونها وسنداتها لدى الجمهور ، فان ذلك لن يؤثر على الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية ولا يؤثر ايضاً على حجم الائتمان النقدي ، ذلك لأن ودائع الجمهور لدى تلك المصارف ستزداد كلما اطفأت الحكومة جزءاً من سنداتها ولن يتاثر عرض النقد لدى الجمهور ايضاً على اثر ذلك، لأن الفائض سيعود كمدفوعات لإطفاء الدين الحكومي العام الذي يحتفظ به الافراد . وهكذا فان جمل تأثيرات الفائض المالي الحاصل في الموازنة على الاقتصاد بشكل عام والائتمان النقدي بشكل خاص يتوقف جزء منه على طريقة استخدام ذلك الفائض ، فبعض استخداماته تؤدي الى انكماس عرض النقد لدى الجمهور وانكماس حجم الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية مما يؤدي الى انخفاض وفرة الائتمان للقطاع الخاص وزيادة كلفته ، ومن ناحية اخرى فان استعمال الفائض لإطفاء السندات الحكومية التي تتحقق بها المصارف التجارية او الجمهور المستثمرين خارج القطاع المصرفي قد يزيد فعلاً من عرض الائتمان النقدي بالنسبة للقطاع الخاص.

ثانياً / علاقة الائتمان النقدي بالدين الداخلي :- تظهر علاقة الائتمان النقدي بالدين الداخلي من خلال قيام الدولة باتباع سياسة مالية توسعية ، والتي ينجم عنها زيادة في حجم العجز المالي الحكومي ، مما يتربّ عليه تراكم في حجم الديون الحكومية ، وعندما تقوم الدولة بتمويل العجز من خلال الاقتراض الداخلي وقد تزيد من توسيعها في الاقتراض وسيؤثر ذلك سلباً على اداء النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى اداء السياسة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي بشكل خاص^٢ . وبهذا يمكن القول ان العلاقة بين الائتمان النقدي والدين الداخلي تظهر عندما يتم تمويل العجز من مصادر محلية ، اذ يتاثر الائتمان بطرق الحصول على تلك الاموال وطريقة اتفاقها وكما بینا سابقاً في فقرة طرق تمويل عجز الموازنة بواسطة التمويل المحلي (الاقتراض من البنك المركزي – الاقتراض من الجهاز المصرفي وغير المصرفي)

الفصل الثاني : تحليل واقع الائتمان النقدي وصافي الموازنة العامة والدين الداخلي في العراق

للمرة (١٩٨٥-٢٠١٥)

اولاً : تحليل واقع الائتمان النقدي في العراق :

^١ انظر في :- عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى ، مصدر سابق ، ص ص ٣٨٧-٣٨٨ .

- عبد الرحمن عبيد جمعة وحالوب كاظم معة ، اليمونة المالية ((مدخل نظري لمفهومها واسبابها وآثارها)) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد /٤ العدد /٩ ، السنة ٢٠١٢ /٢ ، ص ص ٣٦-٣٨ .

^٢ عماد محمد علي عبد اللطيف ، الدين الحكومي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٣٩ لسنة ٢٠١٢ ، ص ٣ .

عانى الاقتصاد العراقي ظروف اقتصادية صعبة نتيجة لما خاضه من مختلف الحروب ، اذ دخل العراق في عقد الثمانينيات حرب تمثلت بالحرب العراقية – الإيرانية ودخوله بحرب اخرى في التسعينيات من القرن الماضي مع الكويت عام ١٩٩٠ وعلى اثرها فرض عليه حصار اقتصادي عانى به البلد من تردي جميع الوضاع فيه، ثم خاص حرباً ثالثة عام ٢٠٠٣ ، اذ تسببت تلك الحروب بدمار شامل انعكس على جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد بحيث لم يسلم أي قطاع او مؤشر اقتصادي من تأثير تلك الظروف عليه ، وقد اثرت جميع هذه الظروف بشكل سلبي على تطورات الجهاز المالي بشكل عام وعلى حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف بشكل خاص في الحرب العراقية – الإيرانية التي استمرت لثمان سنوات كان توجه واهتمام الحكومة الاول نحو توفير متطلبات الانفاق العسكري لتمويل الحرب مما اثر بصورة او بأخرى على اداء المصارف من حيث استنزاف جميع الاحتياطيات المحافظ بها من قبل تلك المصارف من موجودات اجنبية لشراء الاسلحة ومعدات الحرب وكل هذا اثر على قدرة تلك المصارف على منح الائتمان ، ويمكن توضيح حجم الائتمان النقدي في العراق للمرة (١٩٨٥-٢٠١٥) كما في الجدول (١) كالتالي :

جدول (١) حجم الائتمان النقدي في العراق للمرة (١٩٨٥-٢٠١٥) (مليون دينار)

معدل النمو %	الائتمان النقدي	السنوات	معدل النمو %	الائتمان النقدي	السنوات
٨٦.٦	١٦٦٥٠٨	٢٠٠٠	—	٦٦٣٧	١٩٨٥
١٥٦.٢	٤٢٦٦٨٦	٢٠٠١	٣٥.٦	٩٠٠٠	١٩٨٦
٥١.٢	٦٤٥٢٤٤	٢٠٠٢	١٤.٩	١٠٣٤٨	١٩٨٧
-٣.٧	٦٢١١٣٠	٢٠٠٣	٢١.٦	١١٦٦٠	١٩٨٨
٣٢.٧	٨٢٤٦٧٣	٢٠٠٤	٣٤.٧	١٥٧١٠	١٩٨٩
١٠٨.٢	١٧١٧٤٥٠	٢٠٠٥	٢٠.٩	١٩٠٠٩	١٩٩٠
٥٥.١	٢٦٦٤٨٩٨	٢٠٠٦	٦.٨	٢٠٣١٧	١٩٩١
٢٩.٧	٣٤٥٩٠٢٠	٢٠٠٧	-٢٨.٩	١٤٤٢٨	١٩٩٢
٣٢.٦	٤٥٨٧٤٤٥٤	٢٠٠٨	٥٠	٢١٦٤٢	١٩٩٣
٢٤	٥٦٩٠٠٦٢	٢٠٠٩	٥٣.٣	٣٣١٩٣	١٩٩٤
١٠.٦	١١٧٢١٥٣٥	٢٠١٠	١٦٥	٨٧٩٣٣	١٩٩٥
٧٣.٦	٢٠٣٥٣١٣٩	٢٠١١	-٣٥	٥٧٠٨٨	١٩٩٦
٣٩.٧	٢٨٤٣٨٦٨٨	٢٠١٢	١٤.٨	٦٥٥٦٢	١٩٩٧
٥.٣	٢٩٩٥٢٠١٢	٢٠١٣	٢٣.٦	٨١٠٥٠	١٩٩٨
١٣.٩	٣٤١٢٣٠٦٧	٢٠١٤		٨٩٢٠٦	١٩٩٩
٧.٧	٣٦٧٥٢٦٨٦	٢٠١٥	١٠		

المصدر:- السنوات (١٩٨٥-٢٠٠١)، عقيل شاكر الشرع ، تحليل مؤشرات الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المالي (مصر والعراق) ، دراسة حالة المدة (١٩٨٥-٢٠٠٧) ، اطروحة دكتوراه جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٠ ، ص ٢٦٤.

- السنوات (٢٠٠٢-٢٠١٤)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية والتقارير الاقتصادية ، اعداد مختلفة ، وسنة (٢٠١٥) ، البنك المركزي العراقي، البيانات الاقتصادية والاحصائية، القطاع النقدي، قسم الائتمان النقدي منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org .

- معدل النمو من احتساب الباحثة

اذ ان حجم الائتمان النقدي عام ١٩٨٥ بلغ (٦٦٣٧) مليون دينار واستمر بالزيادة بمعدلات بسيطة حتى سجل عام ١٩٩٠ رصيداً قدره (١٩٠٩) مليون دينار وبمعدل نمو (%) ٢٠.٩ ، ثم انخفضت معدلات النمو بسبب العقوبات الدولية المفروضة على العراق وتجميد ارصدة البلد لدى البنوك العالمية مما اثر على انخفاض حجم الاحتياطيات النقدية له، اذ قامت الدولة بالسحب من الاحتياطيات والارصدة النقدية الموجدة لدى المصارف المحلية لتمويل الانفاق مما انعكس سلبا على قدرة تلك المصارف من حيث توفير الائتمان النقدي للجهات الطالبة له^١. وقد تذهب حجم

^١ البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٣ ومطلع عام ٢٠٠٤ ، مصدر سابق ، ص ٣٠.

الائتمان بين الارتفاع مرة والانخفاض مرة اخرى حتى بلغ عام ١٩٩٥ اعلى رصيد له مقارنة بالأعوام السابقة والبالغ (٨٧٩٣٣) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (١٦٥%). ثم ازداد حجم الائتمان النقدي ولكن بمعدلات نمو متذبذبة نتيجة الظروف الاقتصادية الحرجية التي عاشها العراق بسبب الحصار الاقتصادي وتخبط اوضاع البلد المالية والاقتصادية وضعف ثقة الجمهور بالجهاز المالي وارتفاع اسعار الفائدة على الادعاء قد حمل المصارف اعباء مالية كبيرة ، ولكن حصلت تطورات على الوضع الاقتصادي للبلد والمتمثلة بموافقة العراق على توقيع مذكرة التفاهم المنعقدة مع الولايات المتحدة عام ١٩٩٦ وهذا ما انعكس على تحسن وضع الائتمان النقدي حيث سجل عام ٢٠٠٠ رصيداً بلغ (١٦٦٥٠٨) مليون دينار وبمعدل نمو مرتفع بلغ مقدار (٨٦.٦%). ثم بعد التغيير الاقتصادي الحاصل عام ٢٠٠٣ وانعكاسه على مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلد ، اذ بدأت مرحلة جديدة في واقع العمل المالي وهي مرحلة ما بعد التغيير السياسي في العراق حيث كان الجهاز المالي خلال الاعوام السابقة يعاني من عدد من المشاكل وعلى عدة مستويات وما شهد من تشابك في الخطط والسياسات اذ لم يكن للسياسة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي قبل عام ٢٠٠٣ اي استقلالية واضحة المعاني وتميزت فترة ٢٠٠٣ وما قبلها بهيمنة السياسة المالية وحكومة الدولة على قرارات البنك المركزي ، لكن بعد ذلك حصلت تطورات على النظام المالي وابرزها صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي المرقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ والذي كرس استقلالية البنك المركزي وقيامه بالدور المطلوب في الانقال الى اقتصاد السوق كركن اساس من اركان المهام الانتقالية للاقتصاد الوطني ^١ ، فضلا عن الغاء السقوف الائتمانية للمصارف ما زاد من حجم الائتمان النقدي وبمعدلات عالية جداً لكن اغلب هذه الزيادة هي زيادة نقدية وليس حقيقة نتيجة التضخم الحاصل في الاقتصاد العراقي عقب احداث ٢٠٠٣ . ونتيجة لازدياد حجم الودائع المصرفية التي تعتبر المصدر الرئيس الذي يعتمد عليه من حيث منح الائتمان النقدي من قبل المصارف التجارية زاد حجم الائتمان النقدي وبشكل كبير ، اذ بلغ حجم الائتمان النقدي عام ٢٠٠٥ مقدار (١٧١٧٤٥٠) مليون دينار وبمعدل نمو عالٍ جداً قدره (١٠٨.٢%) نتيجة لزيادة الحاصلة في دخول الافراد وبالاخص دخل الموظفين في الدولة بعد عام ٢٠٠٣ حيث تم تسليم الرواتب للمواطنين بالعملة الاجنبية الامر الذي شجع الكثير منهم على الاذخار في المصارف نتيجة للتعليمات الجديدة للبنك المركزي ضمن قانون (٥٦) لسنة ٤ ٢٠٠٤ من اطلاق حرية تحديد اسعار الفائدة للمصارف لتشجيعها على التنافس فيما بينها لزيادة قدرة تلك المصارف على جذب الودائع الامر الذي زاد من حجم الائتمان وبقيم مطلقة . ورغم ارتفاع حجم الائتمان النقدي لكن تذبذبت معدلات النمو خلال الاعوام اللاحقة بالارتفاع الى اعلى مستوى مرة والانخفاض مرة اخرى، اذا بلغ الائتمان النقدي عام ٢٠١٠ مقدار (١١٧٢١٥٣٥) مليون دينار ومعدل نمو قدرة (١٠٦%) وهو معدل مرتفع مقارنه بعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ نتيجة لازمة المالية العالمية والتي حدثت عام ٢٠٠٨ وانعكست اثارها على الوضع المالي للبلد بسبب اعتماده على الايرادات النفطية بنسبة كبيرة من حيث تمويل الموازنة العامة لذا فان التدهور في قيمة العملات التي شهدتها الدول على اثر هذه الازمة سبب تغيراً في الطلب العالمي على النفط الخام الامر الذي انعكس سلبا على الايرادات النفطية للعراق مما قلل من العملات الاجنبية المتوفرة في البلد ، ثم استمر حجم الائتمان النقدي بالارتفاع حتى استقر عند (٣٦٧٥٢٦٨٦) مليون دينار عام ٢٠١٥ وهو اعلى معدل يبلغه الائتمان النقدي خلال مدة البحث، نتيجة للتطورات الحاصلة في الجهاز

^١ اديب قاسم شندي ، النقود والبنوك ، دار الضياء للطباعة والتصميم ، النجف الاشرف ، ٢٠١٠ ، ص ٢٤٣ .

^٢ زينب احمد محمد ، قياس وتحليل اثر الازمات المالية على المصدر الاساس لتمويل الموازنة العامة في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد ٢٠ ، العدد ٧٨ ، سنة ٢٠١٤ ، ص ٢٤٣ .

المصرفي والمتمثلة بازدياد عدد المصادر العاملة في العراق وازدياد رؤوس اموالها وارتفاع حجم الودائع فيها وهذا ما زاد من حجم الائتمان من حيث قيام المصادر بمنح القروض والسلف الاستهلاكية للمواطنين ومنها سلف الزواج وسلف لبناء الدور السكنية (سلف الاسكان).^١

ثانياً: تحليل الميزانية العامة في العراق :

تعد الميزانية العامة الادارة الرئيسة التي يمكن من خلالها معرفة توجهات السياسة المالية في البلد وكذلك معرفة المركز المالي له من خلال بيان حجم العجز او الفائض الحاصل في تلك الميزانية ، ويمكن معرفة حالة الميزانية العامة في العراق خلال المدة (١٩٨٥-٢٠١٥) من خلال الاستعانة ببيانات الجدول (٢) وكالاتي :

نسبة صافي الميزانية إلى GDP %	GDP بالأسعار الجارية	معدل نمو صافي الميزانية %	صافي الميزانية	السنوات	نسبة صافي الميزانية إلى GDP %	GDP بالأسعار الجارية	معدل نمو صافي الميزانية %	صافي الميزانية	السنوات
٤	٣	٢	١		٤	٣	٢	١	
-٤.٦	٧٩٣٠٢٢٤	١٦.٢	- ٣٦٥٦٦٦	٢٠٠٠	-١٩.٨	١٤٢٨٢	-	- ٢٨٣٥	١٩٨٥
-٧.٩	٩٩١١٤٢٠	١١٦.١	- ٧٩٠٤٨١	٢٠٠١	-٢٢.١	١٥٥٨٣	٢١.٥	- ٣٤٤٧	١٩٨٦
-١.٣	٤١٠٢٢٩٩٢٧	-٢٧.٩	- ٥٦٩٥٨٦	٢٠٠٢	-٢٣	١٨٥٨٣	٢٤.١	- ٤٢٨١	١٩٨٧
٠.٥	٢٩٥٨٥٧٨٨	-١٢٨.٧	١٦٣٧٩٨	٢٠٠٣	-٢٥.٤	٢٠٥٥٥	٢٢.٢	- ٥٢٣٥	١٩٨٨
١.٦	٥٣٢٣٥٣٥٩	٤٢٨.٢	٨٦٥٢٤٨	٢٠٠٤	-٢٤.١	٢١٨٢٠	٠.٨٥	- ٥٢٨٠	١٩٨٩
١٩.٢	٧٣٥٣٣٥٩٩	١٥٣٢.٧	١٤١٢٧٧١٥	٢٠٠٥	-١٧.٣	٢٣٩٢٦	٨.٣	- ٥٧١٩	١٩٩٠
١٦.٤	٩٥٥٨٧٩٥٤	١١.٤	١٥٧٤٤٤٧٢	٢٠٠٦	-٦٢.٢	٢١٣١٣	١٣٢	- ١٣٢٦٩	١٩٩١
٣١.٩	١١١٤٥٥٨١٣	-١.١١	١٥٥٦٨٢١٩	٢٠٠٧	-٤٨.٩	٥٦٨١٤	١٠٩.٧	- ٢٧٨٣٦	١٩٩٢
١١.٩	١٧٥٠٢٦٠٦٢	٣٣.٩	٢٠٨٤٨٨٠٧	٢٠٠٨	-٤٢.٦	١٤٠٥١٨	١١٥.٣	- ٥٩٩٥٧	١٩٩٣
٢	١٣٠٦٤٣٢٠٠	-٨٧.٣	٢٦٤٢٣٢٨	٢٠٠٩	-٢٤.٦	٧٠٣٨٢١	١٨٩.٨	- ١٧٣٧٨٣	١٩٩٤

جدول (٢) صافي الميزانية العامة في العراق ومعدل نموها ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي
بالأسعار الجارية للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥) (مليون دينار)

^١ حياة عبد الرزاق حسين ، الاصلاح المصرفي الواقع والمتطلبات ، مجلة جامعة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد / ١٥ العدد / ٢٠١٣ ، ص ١٨٨ .

٣.١	١٦٢٠٦٤٥٦٦	٩٥.٦	٥١٦٩١٣٣	٢٠١٠	-٢٥.٩	٢٢٥٢٢٦٤	٢٣٥.٩	-٥٨٣٧٩٨	١٩٩٥
١٣.٨	٢١٧٣٢٧١٠٧	٤٨١.٣	٣٠٠٤٩٧٢٦	٢٠١١	-١٤.٢	٢٥٥٦٣٠٧	-٣٧.٥	-٣٦٤٥٢٩	١٩٩٦
٥.٧	٢٥٤٢٢٥٤٩١	-٥١.١	١٤٦٧٧٦٤٨	٢٠١٢	-٥.٩	٣٢٨٦٩٢٥	-٤٦.٤	-١٩٥٢٦٥	١٩٩٧
-١.٩٥	٢٧١٠٩١٧٧٨	-١٣٦	-٥٢٨٧٤٨٠	٢٠١٣	-٨.٥	٤٦٥٣٥٢٤	١٠٤.٨	-٤٠٠٠٧١	١٩٩٨
٨.٣	٢٦٠٦١٠٤٣٨	-٥١٢.٨	٢١٨٣٠٣٩٧	٢٠١٤	-٤.٧	٦٦٠٧٦٦٤	-٢١.٣	-٣١٤٤٨٧	١٩٩٩
-١.٩٩	١٩٦٨٢٠٠٠	-٢٧٩.٩	-٣٩٢٧٧٢٦٣	٢٠١٥					

المصدر : - العمود (١و٢) /السنوات (١٩٨٥-١٩٩٠) ، عقيل الشرع ، مصدر سابق ، ص ٢٠٥.

- العمود (١) / السنوات (١٩٩١-٢٠٠١) / البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، المجموعة الإحصائية العدد الخاص ٣٠٠٣-٢٠١٤) / البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية لأعوام مختلفة ، وسنة (٢٠١٥) / البنك المركزي العراقي ، البيانات الاقتصادية والاحصائية ، القطاع المالي/ قسم الموازنة العامة ، منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org.

- العمود (٢) /السنوات (٢٠١٥-٢٠٠٤) البنك المركزي العراقي ، البيانات الاقتصادية والاحصائية ، القطاع الحقيقي/ قسم الناتج المحلي الاجمالي، منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org.

- معدلات النمو والنسب من احتساب الباحثة.

ونلاحظ بان الموازنة العامة قد عانت من عجز مستمر منذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ٢٠٠٢ .اذ بلغ العجز عام ١٩٨٥ مقدار (٢٨٣٥) مليون دينار ونسبة (١٩.٨%) من الناتج المحلي الاجمالي وقد تذبذب عجز الموازنة ارتفاعاً وانخفاض حتى وصل الى (٥٧١٩) مليون دينار عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو بلغ (٨.٣%) وشكلت نسبة العجز خلال هذا العام الى الناتج المحلي الاجمالي مقدار (١٧.٣%) ويعود سبب الزيادة في العجز الى تراجع الايرادات العامة مقارنة بنمو الانفاق العام الذي شكل الانفاق العسكري القسم الاعظم منه بسبب ظروف الحرب الواقعة خلال فترة الثمانينيات الممثلة بحرب العراق مع ايران ، واستمر عجز الموازنة بالتفاقم اذ بلغ معدل (٥٨٣٧٩٨) مليون دينار عام ١٩٩٥ وبنسبة (٢٥.٩%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وبعد عمل الحكومة باتفاقية النفط مقابل الغذاء المنعقدة عام ١٩٩٦ والتي كان لها بعض الاثر الايجابي على الاقتصاد العراقي بصورة عامة وعلى انخفاض عجز الموازنة بشكل خاص اذ بلغ العجز عام ٢٠٠٠ مقدار (٣٦٥٦٦) مليون دينار وبنسبة مقبولة من الناتج المحلي الاجمالي قدرها (٤.٦%) ، وهو ما يعكس قيام الحكومة ببرامج وسياسات ترشيدية وفرض القيود للتقليل من الانفاق العام وحصره على الانفاق الضروري. اما بعد عام ٢٠٠٣ ونظراً للتغيرات السياسية والاقتصادية الحاصلة في البلد فقد ازدادت الصادرات النفطية وزادت على اثرها العوائد مما أسهم بتحسين الايرادات العامة للدولة باعتبار ان العراق بلد ريعي يعتمد عوائد النفط لتفعيلية الانفاق وكما تم توضيحه سابقا وبهذا فقد ازدادت الايرادات بمعدلات اعلى من الزيادة في النفقات العامة مما ادى الى تحقيق فوائض مالية في الموازنة العامة، اذ بلغت عام ٢٠٠٥ مقدار (١٤١٢٧٧١٥) مليون دينار وبمعدل نمو مرتفع جداً قدره (١٥٣٢.٧%) ونسبة (١٩.٢%) من الناتج المحلي. وقد استمرت الموازنة العامة بتحقيق فائض مالي بالرغم من تذبذب حجم هذا الفائض لبعض الاعوام حتى وصل عام ٢٠١٠ الى (٥١٦٩١٣٣) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٦.٥%) وسجل نسبة (٣.١%) من الناتج المحلي الاجمالي ويعود هذا الارتفاع في معدل الفائض الى زيادة الايرادات العامة الناتجة من ازدياد الايرادات النفطية وارتفاع سعر برميل النفط من (٥٨.٩٦) دولار للبرميل الواحد عام الى (٧٥.٦١) دولار للبرميل الواحد عام ٢٠١٠ ، لكن في العام الاخير من مدة البحث عام ٢٠١٥ سجلت الموازنة العامة عجز مالي قدره (٣٩٢٧٧٢٦٣) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-٢٧٩.٩%) وسجل هذا العجز نسبة سالبة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (١.٩٩%)، وهذا يعود لانخفاض جانبى الموازنة خلال هذا العام لكن جاء الانخفاض في الايرادات العامة بمعدل اعلى من انخفاض النفقات العامة فضلاً عن اسباب اخرى تتعلق بالوضع الامني والسياسي والاقتصادي الذي غلب عليه طابع الضبابية وعدم الوضوح ، اضافة لنقصي الفساد المالي في البلد وعدم وضوح اوجه الانفاق ، ناهيك عن وضع البلد خلال هذا العام والمتمثل بازدياد الانفاق العسكري لتجهيز القوات الامنية بالأسلحة وصرف رواتب المقاتلين اضافة لازدياد اعداد الموظفين في الدولة كل هذا أسهم بشكل او باخر في زيادة الانفاق العام وتردي حصيلة

^١ البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٠ ، مصدر سابق ، ص ٣٥.

الإيرادات العامة نتيجة للظروف المذكورة وعدم تنويع مصادر الحصول على الإيرادات واعتماد البلد على النفط وإيراداته لتغطية انفاق الدولة ونسبة كبيرة مقارنة بالإيرادات غير النفطية.
ثالثاً : تحليل الدين الداخلي في العراق .

ان التوسع الكبير لدور الحكومة في النشاط الاقتصادي الذي رافقه نمو هائل في النفقات الحكومية ادى بشكل واضح لاتساع حجم العجز المالي في الميزانية لقصور الإيرادات العامة من تغطية النفقات العامة وهذا ما يدفع الحكومة للجوء الى المديونية الخارجية والداخلية لسد العجز في موازناتها العامة او لتغطية الإنفاق الواسع الذي يحدث تحت ظروف معينة او طارئة في بعض الأحيان^١ ، وان الحكومة العراقية تعتمد على الدين العام وبنسبة معينة لتغطية العجز المالي في الميزانية، اذ يتم تمويل اغلب الدين الداخلي من البنك المركزي العراقي باعتباره يمثل السلطة النقدية في البلد ولضعف التمويل من الأسواق المالية او الجهاز المصرفي في البلد والتي لاتزال تعاني الكثير من التقوصات مقارنة بالأسواق العالمية والاجهزه المصرفية العالمية . ويمكن توضيح حجم الدين الداخلي في العراق من خلال الجدول (٣) ، اذ نلاحظ بان الدين الداخلي قد شهد زيادة كبيرة خلال المدة (١٩٨٥-١٩٨٨) اذ بلغ (١٢٤٥٥٦) مليون دينار عام ١٩٨٥ ونسبة (٨٧٢.١%) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لنفس العام، ويرجع سبب هذا الارتفاع في معدلات الدين الداخلي لظروف الحرب القاسية التي شهدتها العراق خلال فترة الحرب العراقية – الإيرانية حيث شهدت هذه الفترة تراجع في اسعار النفط الخام من جهة وتزايد الإنفاق الحكومي وبالاخص الإنفاق العسكري لتتمويل الحرب من جهة اخرى^٢ ، وبهذا فقد لجأت الحكومة العراقية آنذاك الى الدين الداخلي باعتباره وسيلة اضافية لتتمويل العجز الحاصل في الميزانية ثم استمر الدين الداخلي بالارتفاع حتى بلغ اعلى معدل مقارنة بالأعوام السابقة هو في عام ١٩٩٠ بواقع (٣٢٧٣٧٩) مليون دينار وبمعدل نمو مرتفع جداً بلغ (١١٥.٨%) اذ شهدت فترة التسعينيات تزايد الدين الداخلي في العراق بشكل كبير باستثناء عام ١٩٩١ ، حيث نلاحظ ارتفاع حجم الدين الداخلي اذ بلغ عام ١٩٩٥ مقدار (٩٢٦٩٨٨) مليون دينار وبنسبة (٤١.١%) من الناتج المحلي الاجمالي واستمر بالارتفاع ليبلغ عام ٢٠٠٠ مقدار (٢٥٨٥٨٨٧) مليون دينار وبمعدل نمو (١٧.٢%) ، وان سبب ارتفاع معدلات الدين الداخلي خلال فترة التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٠ ترجع الى اعتماد اسلوب التمويل بالعجز الذي يعد المصدر الوحيد المعتمد من قبل السياسة

جدول (٣) الدين الداخلي في العراق ومعدل النمو ونسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار

^١ احمد عبد الزهرة حمدان، محددات عائد الاصدار النقدي (العراق حالة الدراسية) ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد ٩٧ ، السنة السادسة والثلاثون ، ٢٠١٣ ، ص ١١ .
^٢ فخري عبد اللطيف البياتي ، البنك المركزي العراقي ، سنة ٢٠٠٤ ، ص ٢-١ .

الجارية للمدة (٢٠١٥-١٩٨٥) (مليون دينار)

- المصدر : - العمود (١) / السنوات (١٩٨٥ - ١٩٩٠) مجيد غالى راهي الحسينى، التوسع المالى واتجاهات السياسة المالية فى العراق للمدة (١٩٥١ - ٢٠١٠)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الكوفة ، سنة ٢٠١٣ ، (ملحق ٦) .
 - السنوات (١٩٩١-٢٠٠٢) البنك资料 (٢٠٠٢-١٩٩١) المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي عدد خاص ٢٠٠٣ .
 - السنوات (٢٠١٤-٢٠٠٣) (٢٠١٥) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية للأعوام مختلفة. ، وسنة (٢٠١٥)) البنك المركزي العراقي، البيانات الاقتصادية والاحصائية، القطاع المالى، قسم الدين العام منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org .
 - العمود (٣) / اعتماداً على جدول (٢)
 - معدل النمو والنسب من احتساب الباحثة

نسبة الدين الداخلي لـ GDP %	GDP بالأسعار الجارية	معدل نمو الدين الداخلي %	الدين الداخلي	السنوات	نسبة الدين الداخلي لـ GDP %	GDP بالأسعار الجارية	معدل نمو الدين الداخلي %	الدين الداخلي	السنوات
٤	٣	٢	١		٤	٣	٢	١	
٣٢.٦	٧٩٣٠٢٢٤	١٧.٢	٢٥٨٥٨٨٧	٢٠٠٠	٨٧٢.١	١٤٢٨٢	—	١٢٤٥٥٦	١٩٨٥
٣٥.٨	٩٩١١٤٢٠	٣٧.٣	٣٥٥٢٨٨٥	٢٠٠١	٩٥٩.٣	١٥٥٨٣	٢٠	١٤٩٤٩٤	١٩٨٦
١١.٦	٤١٠٢٢٩٢٧	٣٥	٤٧٩٨٥٨٤	٢٠٠٢	٩٦٣.٩	١٨٥٨٣	١٩.٨	١٧٩١٣٣	١٩٨٧
١٨.٧	٢٩٥٨٥٧٨٨	١٥.٥	٥٥٤٣٦٨٤	٢٠٠٣	١٠٥٠.٤	٢٠٥٥٥	٢٠.٥	٢١٥٩١٢	١٩٨٨
١١.١	٥٣٢٢٣٥٣٥٩	٦.٨	٥٩٢٥٠٦١	٢٠٠٤	١٢٣.٤	٢١٨٢٠	— ٨٧.٥	٢٦٩٢٦	١٩٨٩
٨.٥	٧٣٥٣٣٥٩٩	٥.٥	٦٢٥٥٥٧٨	٢٠٠٥	٩٩٤.١	٢٣٩٢٦	١١١٥.٨	٣٢٧٣٧٩	١٩٩٠
٥.٥	٩٥٥٨٧٩٥٤	-١٥.١	٥٣٠٧٠٠٨	٢٠٠٦	٢١٨	٢١٣١٣	— ٨٥.٨	٤٦٤٧٣	١٩٩١
٤.٣	١١١٤٥٥٨١٣	-٨.٥	٤٨٥٥٣٢٤	٢٠٠٧	١٣٢.٥	٥٦٨١٤	٦٢	٧٥٣١٨	١٩٩٢
٢.٥	١٧٥٠٢٦٠٦٢	-٨.٢	٤٤٥٥٥٦٩	٢٠٠٨	٩٧.٩	١٤٠٥١٨	٨٢.٦	١٣٧٥٩٦	١٩٩٣
٦.٤	١٣٠٦٤٣٢٠٠	٨٩.٢	٨٤٣٤٠٤٩	٢٠٠٩	٤٥.٩	٧٠٣٨٢١	١٣٤. ٩	٣٢٣٢٤٢	١٩٩٤
٥.٦	١٦٢٠٦٤٥٦٦	٨.٨	٩١٨٠٨٠٦	٢٠١٠	٤١.١	٢٢٥٢٢٦٤	١٨٦. ٧	٩٢٦٩٨٨	١٩٩٥
٣.٤	٢١٧٣٢٧١٠٧	-١٨.٨	٧٤٤٦٨٥٩	٢٠١١	٤٩.٧	٢٥٥٦٣٠٧	٣٤	١٢٧٠٦٤٦	١٩٩٦
٢.٦	٢٥٤٢٢٥٤٩١	-١٢	٦٥٤٧٥١٩	٢٠١٢	٤٥	٣٢٨٦٩٢٥	١٦.٤	١٤٧٩٣٠٦	١٩٩٧
١.٥	٢٧١٠٩١٧٧٨	-٣٥	٤٢٥٥٥٤٩	٢٠١٣	٤٢.٢	٤٦٥٣٥٢٤	٣٢.٨	١٩٦٥٨٠٧	١٩٩٨
٣.٦	٢٦٠٦١٠٤٣٨	١٢٣.٧	٩٥٢٠٠١٩	٢٠١٤	٣٣.٣	٦٦٠٧٦٦٤	١٢.١	٢٢٠٥٠١٩	١٩٩٩
١٦.٣	١٩٦٨٢٠٠٠	٢٣٧.٦	٣٢١٤٢٨٠٥	٢٠١٥					

المالية لمواجهة الأزمة الحرجة في تمويل الانفاق العام . أما بعد مرحلة التغيير السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ ، فنلاحظ من الجدول (٣) ارتفاع معدلات الدين الداخلي للفترة (٢٠١٥-٢٠٠٣) ، باستثناء انخفاضه لبعض السنوات اذ بلغ عام ٢٠٠٥ مقدار (٦٢٥٥٧٨) مليون دينار وهو معدل مرتفع مقارنة بالأعوام السابقة وان اغلب هذا الدين هو دين مُترتب بذمة وزارة المالية وبنسبة

(٧٢%) من مجموع الدين الداخلي للعام ذاته. وتذبذب حجم الادين الداخلي بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة حتى بلغ (٩١٨٠٦) مليون دينار عام ٢٠١٠ وبمعدل نمو قدره (٨.٨%) وبنسبة (٥%) من الناتج المحلي الاجمالي وهو معدل نمو منخفض مقارنة بالعام السابق، بسبب تحسن الايرادات العامة وبالاخص الايرادات النفطية نتيجة تحسن وضع الصادرات من النفط بعد انتهاء الحصار الاقتصادي وارتفاع اسعار برميل النفط الخام^١. ثم سجل الدين الداخلي رصيداً بلغ (٣٢١٤٢٨٠٥) مليون دينار عام ٢٠١٥ وبمعدل نمو (٢٣٧٦%) وبنسبة (٦.٣%) من الناتج المحلي بعد ان كانت هذه النسبة تبلغ (٣.٦%) عام ٢٠١٤ ، اذ بلغ الدين الداخلي اعلى معدل له خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) هو في عام ٢٠١٥ ويعود سبب ذلك الارتفاع في حجم الدين الداخلي الى انخفاض الايرادات العامة اذ سجلت الموازنة عجز مالي كبير نتيجة ارتفاع الانفاق على الجانب العسكري ، فضلا عن تأثير عدم اقرار موازنة ٢٠١٤ على الوضع المالي في العراق بشكل كبير ، مما ادى الى قيام البنك المركزي عام ٢٠١٥ بطرح سندات التسلیم الأجل والسندات الوطنية التي تم العمل بها خلال هذا العام وبالبالغة (١٤٥٢٥) مليون دينار اضافة الى منح المؤسسات المالية قروضاً بقيمة (١٠٤٦١٠٥٧) مليون دينار.^٢

الفصل الثالث : قياس العلاقة بين الائتمان النقدي وصافي الموازنة العامة والدين الداخلي في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥)

وس يتم استخدام الاساليب القياسيه الحديثه لغرض تحليل وقياس العلاقة بين متغيرات النموذج وذلك من خلال تحليل السلسله الزمنيه ، اذ أن اساليب هذا التحليل وفرت طرق دقيقه للتتبؤ ونتائجها ساعده على اتخاذ القرار الاقتصادي الصائب وتحليل سليم لأداء المتغيرات وال العلاقات الاقتصادية. فضلا عن التحكم في العملية التي تتولد منها السلسله الزمنيه وذلك بفحص ما يمكن ان يحدث عند تغير بعض من معلمات النموذج ، ولتحقيق ذلك يتطلب الامر دراسه تحليلية وافية لنماذج السلسله الزمنيه بالاعتماد على الاساليب الرياضيه والاحصائيه^٣. لذا سوف يتم استخدام اختبارات السكون (Johansen) للتكامل المشترك و نموذج (VAR) ونماذج تصحيح الخطأ وسببيه جرانجر(Granger)

عرض وتحليل نتائج النموذج القياسي

اولا : توصيف النماذج:

يعتمد نموذج (VAR) المستخدم في البحث على دراسة التأثيرات الديناميكية بين التغير في الائتمان نقدي والموازنة العامة والدين الداخلي من خلال النموذج اللوغاريتمي وتتضمن النموذج صيغة التوصيف الآتية : الائتمان النقدي (CC) و الموازنة العامة (B) والدين الداخلي (DP) .
وان النموذج العام لمتجه الانحدار الذاتي يكون كالتالي :

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta Y_{t-i} + \Pi Y_{t-p} + U_t$$

إذ أن : (Y_t) متجه المتغيرات الداخلية وهي على الترتيب : الائتمان النقدي ، الموازنة العامة ، الدين الداخلي (Cb,b,Db) تمثل عدد المتغيرات الاقتصادية الكلية في النموذج (nx^1) ، n :

^١ عماد محمد علي عبد اللطيف ، الدين الحكومي الداخلي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة الدراسة) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والعالمية ، العدد ٣٩ سنة ٢٠١٢ ، ص ١٩.

^٢ البنك المركزي العراقي، البيانات الاقتصادية والاحصائية، القطاع المالي، قسم الدين العام منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org

^٣ علي عبد الزهرة حسن ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، العدد/ ٣٤ ، المجلد/ ٩ ، ت الثاني ٢٠١٣ ، ص ١٧٦.

^٤ د. نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسة النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (St. Louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١) ، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة – كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد /٨ ، العدد /٢٢ ، سنة ٢٠١٢ ، ص ٦٢.

عدد متغيرات النموذج، a_0 : متجه الحد الثابت ($nx1$) ، t : الاتجاه العام ، T عدد المشاهدات المستخدمة في معادلة الانحدار ، Γ : مصفوفة المعاملات التي تمثل المتغيرات في الأجل القصير ($n \times n$) . p : مدة الإبطاء المثلثي ، وعدلت كافة المتغيرات موسميا وبقيم لوغاريتمية وجمعت من مصادر مختلفة (البنك المركزي ، رسائل واطاریخ ... الخ) وللمدة (١٩٨٥-٢٠١٥).

ثانياً : توصيف بيانات المتغيرات :

يعكس جدول (٤) نتائج وصف متغيرات الاقتصاد العراقي المبحوثة خلال مدة الدراسة، اذ بلغت أعلى قيمة للاقتران النقدي (CC) عام ٢٠١٥ والبالغة (٣٦٧٥٢٦٨٦) مليون دينار ، في حين كان ادنى قيمة له وبالنسبة (٦٦٣٧٠٠) مليون دينار في عام ١٩٨٥ . أما الوسط الحسابي والانحراف المعياري له فكانا (٥٨٩٣١٣٠) ، (١١٢١٤٩٢٢) على الترتيب . بينما بلغت أعلى قيمة لفائض الموازنة العامة (B) عام ٢٠١١ بواقع (٣٠٠٤٩٧٢٦) ، وادنى قيمة هي (٢٨٥٣٠٠) عام ١٩٨٥ ، وكان الوسط الحسابي (٤٩٩٣١٥٤) والانحراف المعياري (٨٢١٨٦٣٠) على التوالي. اما متغير الدين الداخلي حق أعلى قيمة له وهي (٣٢١٤٢٨٠٥) عام ٢٠١٥ ، وكانت ادنى قيمة له (٢٦٩٢٦) عام ١٩٨٩ وكان الوسط الحسابي له (٤٢٠١٩٦٧) والانحراف المعياري له بلغ (٦٠٠٢٦٠٠) على التوالي.

جدول (٤) نتائج وصف متغيرات الدراسة المبحوثة للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥)

المتغيرات	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
CC	٣٦٧٥٢٦٨٦	٦٦٣٧٠٠	٣٦٧٥٢٦٨٦	١١٢١٤٩٢٢
B	٣٠٠٤٩٧٢٦	٢٨٥٣٠٠	٤٩٩٣١٥٤	٨٢١٨٦٣٠
DP	٣٢١٤٢٨٠٥	٢٦٩٢٦	٤٢٠١٩٦٧	٦٠٠٢٦٠٠

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي

ثالثاً : اختبار الاستقرارية

يعد شرط السكون أو الاستقرارية من الشروط الأساسية في دراسة السلسل الزمنية ومعالجتها واستخدامها في عمليات التنبؤ ، وتعرف السلسلة الزمنية المستقرة بأنها (تلك السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون ان يتغير المتوسط فيها و ذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا)^١. وتستخدم عدة طرق في اختبار استقراريه السلسل الزمنية منها دالة الارتباط الذاتي (Autocorrelation Function) ، وإحصائية Q و (Ljung – box) ، فضلا عن اختبار ديكى-فوللر البسيط (DF) واختبار ديكى-فوللر الموسع (Augmented Dickey and Fuller) . ويطبق البحث الحالي اختبار ديكى- فوللر الموسع (ADF) لاكتباره من أكفاء اختبارات جذر الوحدة، اذ تم تطويره من قبل (Dickey and Fuller) عام ١٩٨١ وذلك لتقدي سلبيات اختبار(DF) المتمثلة بعدم اهتمامه بمشاكل الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي^٢ . ويوضح جدول (٥) النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق اختبار (ADF) عند المستوى (Level) (ADF) وعن الفروق الأولى (Differences₁) ، والقيمة الحرجة عند مستوى معنوية (١٪) ، (٥٪) ، (١٠٪)

جدول (٥) اختبار الاستقرارية (ADF)

Variabel	Level		1 st difference			critical value
	ADF _{TEST}	ADF _{TEST}	1%	5%	10%	
CC	-١.٠٣٩	-٣.٣٣١**	-٣.٧٥٢	-٢.٩٩٨	-٢.٦٣٨٧	
B	-٠.٥٦٠١	-٥.٢٠٢٢*	-٣.٧٢٤	-٢.٩٨٦	-٢.٦٣٢٢	
DP	-٠.٩٩٠١	-٣.١٩٨٤**	-٣.٧٥٢	-٢.٩٩٨	-٢.٦٣٢٤	

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي : (*) ١٪ (** ٥٪ (***) ١٠٪

ويتضح من الجدول اعلاه بان جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى ، اذ ان القيمة المحسوبة اكبر من القيم الحرجة في قيمتها المطلقة ، اي احتواها على جذر الوحدة ، بمعنى امكانية قبول

^١ شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات) ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢ ص ٢٠٠.

^٢ شيخي محمد ، المصدر نفسه ، ص ٢٠٨ .

فرضية عدم ورفض الفرضية البديلة . وعند اخذ الفروق الاولى للمتغيرات اصبحت المتغيرات مستقرة عند الفروق الاولى . اذ بلغت القيمة المحسوبة لمتغير الانتمان النقدي (CC) (٣.٣٣١) وهي اصغر من القيمة الحرجية البالغة (٢.٩٩٨) عند مستوى معنوية (%)٥. وبلغت القيمة المحسوبة لكل من الموازنة العامة (B) و الدين الداخلي (DP) ، (٢٠.٢٢)، (٢٠.٥٤)، (٣.١٩٨٤) على التوالي، وهما اصغر من القيمة الحرجية بمستوى معنوية (%)١ و (%)٥ على الترتيب . اي ان متغيرات البحث مستقرة بالفروق الاولى بمعنى اخر انها متكاملة من الدرجة الاولى .

رابعاً : اختبارا التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وسببيه (Granger)

أ. اختبار التكامل المشترك بعد معرفة درجة تكامل السلسل الزمنية لمتغيرات البحث تكون الخطوة التالية هي اختبارات التكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات، ويتم تطبيق هذا الاختبار بين المتغيرات ذات درجة التكامل المتماثلة اي التي تحتوي نفس جذر الواحدة ، اذ يتم تعديل وتصحيح اتجاه السلسل الزمنية عن طريق اختبار (التكامل المشترك) الذي يقوم بتقليل الاختلافات والتباينات فيها إلى الحدود الدنيا باتجاه تحقيق التوازن في المدى الطويل، وعلى هذا الاساس سوف تتمكن المتغيرات المقدرة من أن تسير باتجاهات متقاربة معا خلال الزمن والاختلافات بينهما تكون مستقرة . وسوف يتم استخدام طريقة جوهانسن التي طورها عام ١٩٨٨ ، اذ يتم تحديد عدد متوجهات التكامل المشترك وفق منهجية (Johansen) من خلال اختبار الإمكان الأعظم (Test Trace) و اختبار الاثر (Likelihood Ration Maximal Eigenvalue).

ويبيين جدول (٦) للاختبار أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان الأعظم البالغة (٢٩.٠١٣٩٦) أكبر من القيمة الحرجية المقابلة (١٤.٢٦٤٦٠) وبمستوى ثقة (%)٥ و مما يعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة لاختبار الاثر البالغة (٣٢.٢٨١٠٧) ، اكبر من القيمة الحرجية المقابلة (١٥.٤٩٤٧١) مما يعني رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود أي متوجه للتكمال المشترك . ويلاحظ على النتائج المتضمنة في الجدول أدناه إلى وجود متوجه واحد للتكمال المشترك على الأقل .

جدول (٦) اختبار التكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
٠.٠٠٠	٢٩.٧٩٧٠٧	١٠١.١٥٦٦	٠.٩٠٦٩٨٧	None *
٠.٠٠١	١٥.٤٩٤٧١	٣٢.٢٨١.٧	٠.٦٣٢٢٩٨	At most ١ *
٠.٠٧٠٧	٣.٨٤١٤٦٦	٣.٢٦٧١٠٩	٠.١٠٦٥٤٥	At most ٢

Trace test indicates ٢ cointegrating eqn(s) at the ٠.٠٥ level

* denotes rejection of the hypothesis at the ٠.٠٥ level

**MacKinnon-Haug-Michelis (١٩٩٩) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
٠.٠٠٠	٢١.١٣١٦٢	٦٨.٨٧٥٤٨	٠.٩٠٦٩٨٧	None *
٠.٠٠٠١	١٤.٢٦٤٦٠	٢٩.٠١٣٩٦	٠.٦٣٢٢٩٨	At most ١ *
٠.٠٧٠٧	٣.٨٤١٤٦٦	٣.٢٦٧١٠٩	٠.١٠٦٥٤٥	At most ٢

^١ Gujarati, D., N., Econometrics By Example, The Mc Graw-Hill Companies , Inc., New York ,USA , ٢٠١١,p.٢٣٠ .

^٢ - خالد بن حمد بن عبد الله القدير ، تأثير الانتمان المصرفى لتمويل الواردات على الواردات فى المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد/٢١ ، العدد/٢ ، ٢٠٠٥ ، ص ٢١٣ . للمزيد انظر في :

Dimitrios asteriou and Stephen G.Hill ,(Applied econometrics-a modern approach) , revised edition,published by : Palgrave Macmillan,New York, ٢٠٠٧,p.p ٣٢٤-٣٢٥.

Max-eigenvalue test indicates ٢ cointegrating eqn(s) at the ٠.٠٥ level

* denotes rejection of the hypothesis at the ٠.٠٥ level

**MacKinnon-Haug-Michelis (١٩٩٩) p-values

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي

ب - نموذج تصحيح الخطأ :

بعد الحصول على علاقة تكامل مشترك ، تأتي الخطوة الأخيرة في الاختبار . وتتضمن تصميم وتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وحسب فرضية (GRANGER) المتضمنة في حالة وجود التكامل المشترك يعني إمكانية بناء نموذج (VAR) على هيئة فروق أولى للمتغيرات مع إضافة فجوة زمنية متباطئة (حد تصحيح الخطأ) ec_{t-j} والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الاجل القصير الى التوازن طويلاً الاجل ، الى النموذج المقدر وأشار جوهانسون الى ان القيم المتباطئة زمنياً للتغير في المتغيرات المستقلة تمثل اثر العلاقة السببية في الاجل القصير ، بينما يمثل حد تصحيح الخطأ اثر العلاقة السببية في الاجل الطويل ^١ . وعليه يكون النموذج على النحو الآتي :

$$logCC = \alpha_{11} + \beta_{11} \sum_{i=1}^n logCC_{t-i} + \beta_{11} \sum_{i=1}^n logB_{t-i} + \beta_{11} \sum_{i=1}^n logDP_{t-i} + ec_{1t-j} + U_t \dots \dots \dots \quad (1)$$

$$logB = \alpha_{11} + \beta_{11} \sum_{i=1}^n logB_{t-i} + \beta_{11} \sum_{i=1}^n logCC_{t-i} + \beta_{11} \sum_{i=1}^n logDP_{t-i} + ec_{1t-j} + U_t \dots \dots \dots \quad (2)$$

$$logDP = \alpha_{11} + \beta_{11} \sum_{i=1}^n logDP_{t-i} + \beta_{11} \sum_{i=1}^n logCC_{t-i} + \beta_{11} \sum_{i=1}^n logB_{t-i} + ec_{1t-j} + U_t \dots \dots \dots \quad (3)$$

ولتقدير نموذج تصحيح الخطأ يستخدم طريقة (OLS) وبالاستعانة بالاختبارات الإحصائية مثل Akaike AIC، R² و F ادناه نتائج تقدير النموذج وتم اختيار المعادلة الاولى، ويتبين منها أن قيمة معامل التكيف (ec_{t-j}) المعلمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ كانت (٠.٠٢٦٩٠٢١) معنوية وهي سالبة اي وجود علاقة طويلة الاجل بين الائتمان النقدي وصافي الموارضة والدين الداخلي. اما العلاقة قصيرة الاجل بينها كما تعكسها معلمات النموذج المقدرة ، فتشير الى وجود اشاره تتطابق مع النظرية الاقتصادية للائتمان النقدي موجبة مع صافي الموارضة العامة عند التباطؤ الثاني بمعاملة بلغت (٠.٢٠٢٠٦٩) وعلاقة عكسية مع الدين الداخلي بمعاملة بلغت (-١.٢٠٩٣٣١) للتباطؤ الاول، فضلا عن ذلك تعكس النتائج عن جودة النموذج المقدر حيث بلغ معامل التحديد المعدل (٠.٧٨٢٨٢٢) أي ان متغيرات النموذج نجحت في تفسير (٧٨٪) من التغيرات في الائتمان النقدي. وخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي واختلاف التباين ويوضح الشكل ادناه بوأقي النموذج المقدر .

جدول (٧) نتائج نموذج تصحيح الخطأ النموذج الثاني

D(B)	D(DP)	D(CC)	Error Correction:
٠.٧٦٧١٤٢	٠.٥٧٦٨٢٣	-٠.٢٦٩٠٢١	CointEq ¹
(٠.٤٣٤٠٢)	(٠.١٠٣٠١)	(٠.٠٩٩٦٨)	
[١.٧٦٧٥٢]	[٥.٥٩٩٦٩]	[-٢.٦٩٨٨٢]	
-٠.٧٨١٤٠٤	-٠.٥٧٢٠٢٠	٠.٧٤١٨٢٥	D(CC(-١))
(١.١٣٤٤٩)	(٠.٢٦٩٢٦)	(٠.٢٦٠٥٦)	
[-٠.٦٨٨٧٧]	[-٢.١٢٤٤٤]	[٢.٨٤٧٠٨]	

^١ للمزيد انظر في:

- C.W. J Granger and R.F Engel , Co-integration and Error correction, Representation, Estimation and Testing, Journal of Econometrics, Vol: ٥٥, No:٢, ١٩٨٧, p.٢٦١-٢٦٢

^٢ William H. Greene, "Econometric Analysis", ٥th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, ٢٠٠٣, p٦٥٤.

-٢.٥٠٤٢٠٢	-١.٥١٩٨٧٠	١.٣١٧١٢٨	D(CC(-٤))
(٢.٠٠٨١٨)	(٠.٤٧٦٦٢)	(٠.٤٦١٢١)	
[−١.٢٤٧٠٠]	[−٣.١٨٨٨٨]	[٢.٨٥٥٧٨]	
-٣.٢٢٥٨٩٠	-٠.٠١٦٢٥٤	-١.٢٠٩٣٣١	D(DP(-١))
(١.٧٠٧٤١)	(٠.٤٠٥٢٣)	(٠.٣٩٢١٤)	
[−١.٩١٢٧٧]	[−٠.٠٤٠١١]	[−٣.٠٨٣٩٤]	
٤.٥٥٨٧٩٠	-١.٧٢١٨٦٢	٠.٥٤٠١٧٢	D(DP(-٢))
(١.٥٨٢٥٩)	(٠.٣٧٥٦١)	(٠.٣٦٣٤٧)	
[٢.٨٨٠٥٩]	[−٤.٥٨٤٢٠]	[١.٤٨٦١٥]	
-٠.٦٠٣٣٤٥	٠.١٨٧٤٥٦	-٠.٠٢٢٥٧٥	D(B(-١))
(٠.١٨١٤٠)	(٠.٠٤٣٠٥)	(٠.٠٤١٦٦)	
[−٣.٣٢٦٠١]	[٤.٣٥٤٠١]	[−٠.٥٤١٨٥]	
-٠.٢٥١٠٧٣	-٠.٠٢٩٥٦٠	٠.٢٠٢٠٦٩	D(B(-٢))
(٠.٢٤٤٨١)	(٠.٠٥٨١٠)	(٠.٠٥٦٢٢)	
[−١.٠٢٥٥٩]	[−٠.٥٠٨٧٦]	[٣.٥٩٣٩٥]	
٤٧٠.٨٤٢٥٠	٣٥٨٢٨٨٠.	-١٤٢٨٨٩٨.	C
(٢٧٠.٧٦٣٨)	(٦٤٢٦٢٥.)	(٦٢١٨٥٩.)	
[١.٧٣٨٩٤]	[٥.٥٧٥٣٩]	[−٢.٢٩٧٧٨]	
٠.٧٦٦٢٣٥	٠.٧٤٨٦٦٨	٠.٨٣٩١٢٨	R-squared
٠.٦٨٤٤١٧	٠.٧٣٠٧٠٢	٠.٧٨٢٨٢٢	Adj. R-squared
٤.٨٧E+١٤	٢.٧٤E+١٣	٢.٥٧E+١٣	Sum sq. resids
٤٩٣٣٨٠٧.	١١٧٠.٩٧٨.	١١٣٣١٤٠.	S.E. equation
٩.٣٦٥١٣١	٢٢.٨٠٢٧٣	٤٥.٩٠٣١٦	F-statistic
-٤٦٦.٥٤٥١	-٤٢٦.٢٧٣٥	-٤٢٧.٣٥٣٧	Log likelihood
٣٣.٨٩٦٠٨	٣١.٠١٩٥٣	٣٠.٩٥٣٨٤	Akaike AIC
٣٤.٢٧٦٧١	٣١.٤٠٠١٦	٣١.٣٣٤٤٧	Schwarz SC
١٤٠١٦.٥	١١٤١٥٦٠.	١٣١٢٢٢٦.	Mean dependent
٨٧٨٢٦٤٤.	٤٤٤٨٢٢٩.	٢٤٣١٥٠.٩.	S.D. dependent
٦.٥٥E+٣٦	Determinant resid covariance (dof adj.).		
٢.٣٩E+٣٦	Determinant resid covariance		
-١٢٩١.٨٧٨	Log likelihood		
٩٤.٢٠٥٩	Akaike information criterion		
٩٥.٤٩٠٢١	Schwarz criterion		

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي

ت - اختبار سببية (Granger) :

يعد اختبار السببية أحد الاختبارات الاحصائية المستخدمة لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لكون هذه المتغيرات لا تتحرك بالاتجاه نفسه لتحقيق حالة التوازن ذلك لتاثيرها بظروف وعوامل اقتصادية وخارجية مختلفة مما يشير الى وجود مدة لارتداد الزمني تعبر عن الفارق الزمني في استجابة المتغير التابع لأثر التغيير في المتغيرات أو العكس تماماً.^١

يوضح جدول (٨) نتائج سببية (Granger) للنموذج المقدر ، ويوضح وجود علاقة سببية باتجاهين بين الائتمان النقدي والدين الداخلي ومعنوية إحصائية (F) المقدرة مقارنة مع الجدولية باحتمالية بلغت(٠٠٠١٧٥) و(٠٠٠٧٥٥) وهما اقل من (٠.٠٥) . وسببية باتجاه واحد من صافي الموارزنة العامة الى الائتمان النقدي . مما يعني رفض فرضية عدم وجود علاقة سببية بين الائتمان النقدي وصافي الموارزنة العامة والدين الداخلي عند التباطؤ الأول.

جدول (٨) نتائج اختبار سببية (Granger)

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
٠.٠٠١٧٥	١٢.٥٥٩١	٣٠	DP does not Granger Cause CC
٠.٠٠٧٥٥	٨.٣٤٠٠١		CC does not Granger Cause DP
٠.٠٢٣٨٢	٩.٣٠٢٢٤	٣٠	B does not Granger Cause CC

^١ وليد اسماعيل السيفو ، مدخل الى الاقتصاد القياسي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ ، ص ٤٨-٤٧ .

٠.٣٠٨٢٠	١.٠٧٧٨٧٠	CC does not Granger Cause B
٠.٣٧٠٢٢	٠.٨٣٠٤٠	٣٠ B does not Granger Cause DP
٠.٠٠٥٩٥	٨.٩١٣٢٣	DP does not Granger Cause B

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي

الاستنتاجات :

- ١- يتم تمويل اغلب الانشطة الاستثمارية الكبيرة والمهمة في عملية التنمية في العراق من خلال الائتمان النقدي الذي تمنه المصارف العاملة في البلد بسهولة اكثرا وبضمادات اكبر من المصادر الاخرى وفق شروط معينة لمنح الائتمان .
- ٢- بالرغم من ارتفاع حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل كافة المصارف خلال مدة البحث ، الا ان معدلات نمو الائتمان مازالت منخفضة مقارنة بحجم السيولة المتوفرة لدى المصارف ، وانخفاض نسبة مساهمة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ما يدل على ان نشاط الائتمان النقدي في العراق ما زال قاصراً عن ملاحقة التطورات التي تحصل في بنية الاقتصاد العراقي بشكل عام .
- ٣- عانت الموازنة العامة في العراق وفي اغلب السنوات من عجز مالي متفاق ، بسبب كثرة الحروب والعقوبات الاقتصادية المفروضة على البلد ، فضلا عن زيادة تمويل عمليات محاربة الارهاب في السنوات الاخيرة ما زاد من حجم الانفاق بشكل يفوق حجم الاموال.
- ٤- تم تمويل عجز الموازنة العامة في العراق عن طريق الاقتراض الداخلي من البنك المركزي لأغلب السنوات ، من خلال طبع النقود الجديدة او ما يسمى التمويل بالعجز ، ما أدى الى ظهور ضغوط تصخمية متمثلة بزيادة حجم الكتلة النقدية ما انعكس سلباً على تدهور سعر صرف العملة المحلية .
- ٥- اظهر البحث وجود علاقة بين الائتمان النقدي وصافي الموازنة العامة من حيث تمويل العجز الحاصل في الموازنة سواء كان تمويلاً داخلياً (الاقتراض من الجهاز المصرفي وغير المصرفي – الاقتراض من البنك المركزي) او الاقتراض من الخارج ، واستخدام الفائض سواء كان زيادة احتياطيات الدولة او الانفاق على قطاع الخدمات او الانفاق على مشاريع استثمارية ، وكل استخدام يظهر اثره على الائتمان النقدي سلباً او ايجاباً تبعاً لطريقة ذلك التمويل والاستخدام . اما علاقة الائتمان النقدي بالدين الداخلي تظهر من خلال طريق تمويل ذلك الدين سواء كان من المصارف او من الجمهور او من البنك المركزي والمؤسسات والاسواق المالية .
- ٦- وفي العراق فان اغلب العجز في الموازنة يتم تمويله بالاقتراض من الداخل والخارج ، واغلب القروض الداخلية هي من البنك المركزي ، نظراً لضعف الجهاز المصرفي في البلد وضعف دور الاسواق المالية بتوفير الاموال الازمة للاقتراض ، والتحفظ العالي من قبل اغلب اصحاب رؤوس الاموال من ايداع اموالهم لدى الجهاز المصرفي مما يعكس ضعف الوعي المصرفي في البلد وازيد ميل المواطنين وبالاخص اصحاب الدخول المرتفعة الى اكتناف الاموال خارج المصارف ، كل هذا اثر سلباً على حجم الودائع في تلك المصارف التي تعد المصدر الاساس في عملية منح الائتمان .
- ٧- اظهرت الدراسة القياسية من حيث العلاقة التوازنية في الاجلين الطويل والقصير لمتغيرات البحث وباستخدام او لاً : نموذج تصحيح الخطأ :

- أ- وجود علاقة طويلة الاجل بين : الائتمان النقدي والموازنة العامة والدين الداخلي .
- ب- وجود علاقة قصيرة الاجل بين : الائتمان النقدي والموازنة العامة وهي علاقة موجبة ، والائتمان النقدي والدين الداخلي وهي علاقة سالبة .

ثانياً : باستخدام انموذج السببية :

- أ- وجود علاقة باتجاه واحد تتجه من صافي الموازنة العامة الى الائتمان النقدي ،
- ب- وجود علاقة باتجاهين بين الائتمان النقدي والدين الداخلي .

الوصيات :

- ١- يجب توجيه الائتمان النقدي الى القطاعات الاقتصادية المنتجة (الصناعة والزراعة) لغرض تطويرها ، وذلك لأهمية هذه القطاعات في النشاط الاقتصادي ولدورها في تمويل الموارنة العامة للدولة .
- ٢- زيادة قابلية المصادر على منح الائتمان النقدي من خلال استقطاب الودائع ومعالجة الديون المتأخرة التسديد من خلال استخدام اليات جديدة في منح القروض واتباع نظام التامين على الودائع لغرض زيادة ثقة المودعين بالجهاز المصرفي .
- ٣- ادخال الادوات الانشائية الحديثة في العمل المصرفي واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطوير قدرات وكفاءة الموارد البشرية العاملة في المصادر .
- ٤- زيادة الایرادات العامة من خلال زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل القومي ودعم الموارنة العامة من خلال دعم هذه القطاعات وتطويرها ، فضلاً عن تنويع مصادر الایرادات الضريبية الداعمة للموازنة .
- ٥- ترشيد النفقات العامة بما يتاسب فعلياً مع حاجة القطاعات الاقتصادية وذلك بحسب اهميتها ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي .

المصادر باللغة العربية

اولاً:- الكتب

- ١- اديب قاسم شندي ، النقود والبنوك ، دار الضياء للطباعة والتصميم ، النجف الاشرف ، ٢٠١٠.
- ٢- باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد (وجهة نظر النقدين) ، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الرحمن عبد الفتاح ، مراجعة محمد ابراهيم منصور ، تقديم سلطان محمد السلطان ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٧٨.
- ٣- خليل احمد حسن الشمام ، ادارة المصادر ، مطبعة الزهراء للنشر ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٧٥.
- ٤- رضا صاحب ابو حمد ، ادارة المصادر ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر - جامعة الموصل ، ٢٠٠٥.
- ٥- زكريا الدوري ويسرى السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، ٢٠١٣.
- ٦- السيد عبد المولى ، اقتصadiات النقود والبنوك ، دار النهضة العربية للنشر ، القاهرة/مصر ، ١٩٩٨.
- ٧- شيخي محمد، طرق الاقتصاد السياسي (محاضرات وتطبيقات) ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢.
- ٨- طارق الحاج ، المالية العامة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، ٢٠٠٩.
- ٩- طارق طه ، ادارة البنوك في بيئه العولمة والانترنت ، دار الفكر الجامعي للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٦.
- ١٠- طاهر الجنابي ، علم العامة و التشريع المالي ، مكتبة السنھوري للنشر - بغداد، سنة ٢٠١٢.
- ١١- عبد الرزاق الفارس، الحكومة والقراء والاتفاق العام ((دراسة لظاهرة عجز الموارنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية))، مركز دراسة الوحدة العربية للنشر، بيروت، ١٩٩٧.
- ١٢- عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ احمد جودة ، ادارة الائتمان ، دار وائل للنشر ، عمان ، ١٩٩٩.
- ١٣- عبد المنعم السيد علي ، اقتصadiات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية (مع اشاره خاصة للعراق) ، ج ١، جامعة مستنصرية ، ١٩٨٤.
- ١٤- عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العبيسي ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤.
- ١٥- علي سعد محمود داود ، البنوك ومحافظ الاستثمار ((مدخل دعم اتخاذ القرار)) ، دار التعليم الجامعي للنشر ، الاسكندرية ، ٢٠١٢.
- ١٦- علي كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دار المناهل اللبناني للطبع والنشر ، ٢٠١٢.
- ١٧- علي كنعان ، الاقتصاد المالي ، منشورات جامعة دمشق - كلية الادارة والاقتصاد ، مديرية الكتب والمطبوعات للطبع والترجمة والنشر / مطبعة الروضة ، ٢٠٠٩.
- ١٨- عوض فاضل اسماعيل ، الانفاق الحكومي ((دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية)) ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٣.
- ١٩- محمد جمال ذنيبات ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار العلمية والدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.
- ٢٠- محمد طاقة وهدى العزاوي ، اقتصadiات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦.
- ٢١- محمد عزت ، اقتصadiات النقود والمصارف ، دار النهضة العربية للنشر ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٢.
- ٢٢- محمود حسين الوادي واخرون ، النقود والمصارف ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠.
- ٢٣- مصطفى رشيد شيخة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥.
- ٢٤- مفلح محمد عقل ، وجهات نظر مصرافية (الجزء الاول) ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان-الاردن . ٢٠٠٦،
- ٢٥- ناظم محمود نوري الشمري ، النقود والمصارف ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩٨.

- ٢٦- هيثم محمد الزغبي ، الادارة والتحليل المالي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان – الاردن ، ٢٠٠٠ .
 ٢٧- هيل عجمي الجنابي ورمزي ياسين رسنان ، النقود والمصارف (النظرية النقدية) ، دار وائل النشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩ .

٢٨- وليد اسماعيل السيفو ، مدخل الى الاقتصاد القياسي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ .

ثانياً : الدراسات والبحوث

- ١- احمد عبد الزهرة حمدان، محددات عائد الاصدار النقدي (العراق حالة الدراسية) ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، العدد ٩٧ ، السنة السادسة والثلاثون ، ٢٠١٣ .
- ٢- حياة عبد الرزاق حسين ، الاصلاح المصرفي الواقع والمتطلبات ، مجلة جامعة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ١٥ العدد ١/١ ، ٢٠١٣ .
- ٣- خالد بن حمد بن عبد الله القدير ، تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢١ ، العدد ٢/٢ ، ٢٠٠٥ .
- ٤- د. نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسة النقدية والمالية مع تطبيق معاذلة (St. Louis) على الاقتصاد العراقي للمرة (٢٠١١-٢٠٠٣) ، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة – كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد ٨/٢ ، العدد ٢٢ ، سنة ٢٠١٢ .
- ٥- زينب احمد محمد ، قياس وتحليل اثر الازمات المالية على المصدر الاساس لتمويل الموازنة العامة في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد ٢٠ ، العدد ٧٨ ، سنة ٢٠١٤ .
- ٦- سوسن كريم هودان الجبوري ، اختبار العلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الاجنبي في العراق للمرة (٢٠١٣-٢٠٠٣) باستخدام نموذج (Johansen) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ١٧ ، العدد ٣/٣ سنة ٢٠١٥ .
- ٧- عبد الرحمن عبيد جمعة وحالوب كاظم معة ، الهيئة المالية ((مدخل نظري لمفهومها واسبابها وأثارها)) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد ٤ / العدد ٩ ، السنة ٢٠١٢ .
- ٨- علي عبد الزهرة حسن ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٤ ، المجلد ٩ ، ت الثاني ، ٢٠١٣ .
- ٩- عماد محمد علي عبد اللطيف ، الدين الحكومي الداخلي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة الدراسة) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والعالمية ، العدد ٣٩ سنة ٢٠١٢ .
- ١٠- فخرى عبد اللطيف البياتي ، البنك المركزي العراقي ، سنة ٢٠٠٤ .

ثالثاً : الرسائل والاطاريح

- ١- عقيل شاكر الشرع ، تحليل مؤشرات الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي (مصر وال伊拉克) ، دراسة حالة المدة (١٩٨٥-٢٠٠٧) ، اطروحة دكتوراه جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٠ .

- ٢- محمد غالى راهي الحسيني، التوسيع المالي واتجاهات السياسة المالية في العراق للمرة (١٩٥١ - ٢٠١٠) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الكوفة ، سنة ٢٠١٣ .

رابعاً : التقارير النشرات الرسمية

- ١- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لاحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية والنشرات السنوية للاعوام (٢٠١٤-٢٠٠٣)

خامساً : المواقع الالكترونية

- ١- البنك المركزي العراقي ، البيانات الاقتصادية والاحصائية ، القطاع المالي/ قسم الدين العام ، الموازنة سنة ٢٠١٥ ، القطاع النقدي / قسم الائتمان النقدي، سنة ٢٠١٥ ، القطاع الحقيقي / قسم (الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحالية، سنة ٢٠١٥ المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي www.cbiraq.org)

- ٢- فلاح خلف الربيعي ، الاثار النقدية للسياسة المالية في العراق ، بحث منشور على موقع الحوار المتمدن <http://www.ahewar.gov>

سادساً : المصادر الاجنبية :

- ١- William H. Greene, "Econometric Analysis", ٥th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, ٢٠٠٣.

- ४- Reed Edward W. and gill Edward K., commercial Banking , N.J: printice / Hall ५th
Ed. १९८९.
- ५- Dimitrios asteriou and Stephen G.Hill ,(Applied econometrics-a modern approach) ,
revised edition, published by : Palgrave Macmillan,New York, २००७.
- ६- Gujarati , D., N. (Econometrics By Example) , The McGraw-Hill Companies , Inc.,
New York ,USA.२०११.
- ७- T.N.Hajela , money – Banking and International Trada , Published by : Ane Books
Pvt- Ltd Eighth Edition : २००९.
- ८- C.W. J Granger and R.F Engel , Co-integration and Error correction, Representation,
Estimation and Testing, Journal of Econometrics, Vol: ८०, No:१, १९८८.